المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

04/03/2016

ورشة دولية تناقش سبل التظلم عن الانتهاكات الحقوقية في المقاولات

3546/2

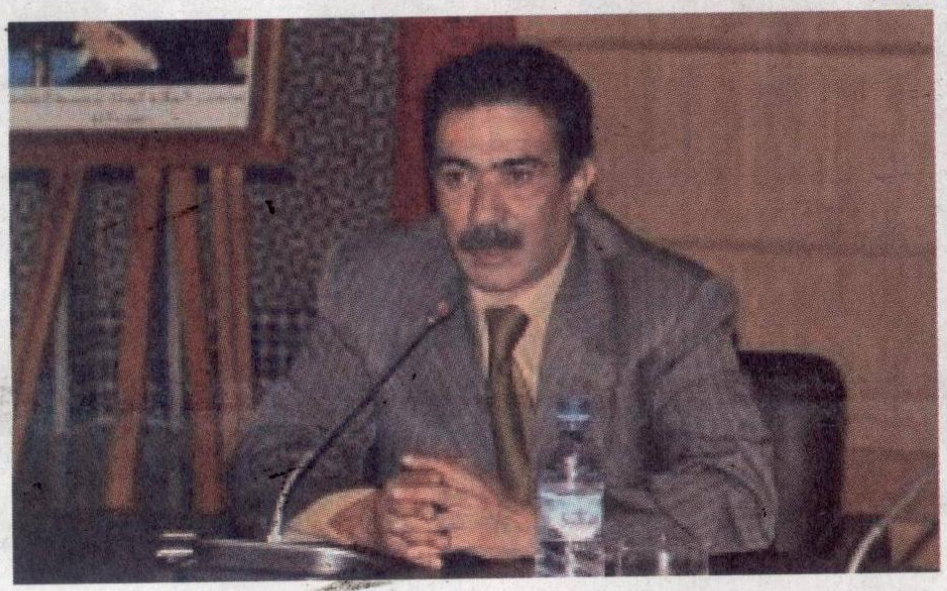

أكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، على أنه يجب تحسين دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ضمان ولوج الضحايا إلى حق التشكي والطعن في انتهاكات حقوق الإنسان في ارتباط مع المقاولات، الصبار الذي كان يتحدث أول أمس في افتتاح ورشة دولية حول موضوع «ضمان الولوج لسبل التظلم عن انتهاكات حقوق الإنسان في ارتباط مع المقاولات : دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان» في الرباط، قال إن هذه الورشة ستمكن من تعيين ما يمكن القيام بها فرادى أو جماعة من أجل إتباع مسار إرساء إطار مناسب للمسؤولية القانونية وطرق الطعن والتشكي.

وأضاف الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن هذا اللقاء سيسلط الضوء على العوائق القضائية والعملية أمام الطعون والشكاوي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في مضمار الأعمال، على الصعيد الوطني والخارجي.

وناقش المشاركون في الورشة العديد من المحاور أبرزها «إطار التظلم حول انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالمقاولات»، «مساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال التظلم من خلال معالجة الشكايات والوساطة»، «مساهمة المؤسسات الوطنية في التظلم من خلال التحقيقات العمومية والتحريات الرسمية حول المقاولات وحقوق الإنسان»، مشروع المفوضية السامية لحقوق الإنسان الحامل لعنوان «المسؤولية وسبل التظلم». ويهدف اللقاء إلى تعزيز تبادل التجارب بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا المجال وتحديد دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، كآليات غير قضائية للتظلم، في حالات انتهاكات حقوق الإنسان المرتبكة في سياق المقاولة سواء على المستوى الوطني أو الدولي. وشارك في الورشة ممثلين عن مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان من عشر دول (غانا، أوغاندا، الكامرون، جنوب إفريقيا، كينيا، ماليزيا، مونغوليا، الفليبين، ألمانيا، المغرب).

سماع دعوى الزوجية في سياق مقاربة حقوقية موضوع ندوة علمية بخريبكة

الأخبار 10/3/2016

في مبادرة جديدة وغير مسبوقة، منذ دخول التعديل الجديد للمادة 16 من مدونة الأسرة حيز التنفيذ، بادرت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال خريبكة، إلى تنظيم ندوة علمية احتضنتها، أخيرا، رحاب غرفة التجارة والصناعة بخريبكة، تمحورت حول موضوع «سماع دعوى الزوجية في ضوء المقاربة الحقوقية». فعلى مدى أزيد من ثلاث ساعات ناقش مشاركون من نادي قضاة المغرب والودادية الحسنية للقضاة، ومحامون وباحثون ودكاترة وناشطون جمعويون، الإشكاليات التي يثيرها موضوع تفشي ظاهرة الزواج غير الموثق بمناطق واسعة من المملكة، وسبل مواجهة الظاهرة في ضوء المقاربة الحقوقية.

استهلت أشغال الندوة التي ترأسها السيد عبد القادر العزابي، رئيس المحكمة الابتدائية بخريبكة، بمداخلة افتتاحية لرئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بخريبكة ببني ملال، تطرق فيها إلى أهمية تنظيم هذا اللقاء، الذي يأتي في سياق تعديل المادة 16 من مدونة الأسرة، وتمديد أجال سماع دعوى الزوجية لمدة خمس سنوات إضافية، والذي يهدف إلى البحث عن آفاق أرحب لاعتماد المقاربة الحقوقية في دعاوى ثبوت الزوجية، بما يتيح توثيق الزواج الذي حالت أسباب قاهرة دون توثيقه، والحيلولة دون استغلال هذه الآلية القانونية للتحايل على مقتضيات مدونة الأسرة المنظمة لزواج التعدد وزواج القاصر، ومنع التزويج بالإكراه ومختلف الممارسات الماسة بحقوق المرأة و والطفل، كما هو متعارف عليها في المواثيق الدولية والقوانين الوطنية.

وقدم أنس سعدون، عضو نادي قضاة المغرب، مداخلة تمحورت حول موضوع «إثبات العلاقة الزوجية في ضوء الجلسات التنقلية»، سلط فيها الضوء على نتائج دراسة ميدانية أنجزت، أخيرا، بأزيلال حول واقع ظاهرة الزواج غير الموثق بالإقليم، مؤكدا أن هذه المبادرة تقوم على فلسفة تحقيق قضاء القرب، فعوض أن يأتي المتقاضون إلى المحاكم للحصول على حقوقهم وتلبية طلباتهم، أصبحت الهيئات القضائية تنتقل إليهم، من أجل تسهيل ولوجهم إلى العدالة والقضاء على كافة العراقيل العملية التي تواجههم.

وكشف أنس سعدون، الباحث في قانون الأسرة المغربي والمقارن، النقاب عن صور للأسباب القاهرة التي لا تزال تواجه بعض الأسر في توثيق عقود الزواج، وهي متعددة؛ بنيوية تتعلق بعزلة بعض المناطق وبعدها عن المصالح الإدارية المختصة بالتوثيق، وثقافية ترتبط بضعف حملات التحسيس وانتشار الأمية، واقتصادية مردها واقع الفقر وتفشي الهشاشة، وقانونية تتجلى في غياب أي جزاء رادع لمخالفة المقتضيات المتعلقة بتوثيق الزواج، مما يحولها إلى مجرد قاعدة مكملة، مشيرا في هذا الصدد إلى وجود حالات كثيرة للاستغلال السيئ للمادة 16 من مدونة الأسرة، كمنفذ جديد لشرعنة تزويج الطفلات، أو زواج

التعدد، أو الإكراه على الزواج، وهو ما جعل العديد من الجهات تدق ناقوس الخطر أمام تفاقم النزاعات الناتجة عن هذه الأنماط من الزواج، التي تتم في غفلة عن الحماية القانونية أو القضائية.

في السياق نفسه، تطرق المستشار محمد الخضراوي، نائب رئيس الودادية الحسنية للقضاة، لموقف محكمة النقض من سماع دعوى الزوجية، مسلطا الضوء على عدد من الاجتهادات المبدئية لأعلى هرم قضائي في المملكة، ومؤكدا أنها تروم بالأساس حماية المصلحة الفضلى لكافة مكونات الأسرة، زوجة وزوجا وأبناء.

واختار الأستاذ الحسين الراجي، رئيس نقابة المحامين بالمغرب، أن يتناول في مداخلته موضوع «المادة 16 من مدونة الأسرة والالتزامات الدولية للمغرب»، مسلطا الضوء على مقترحين أمام المجتمع المدني، يروم الأول حذف الفقرة الثانية من المادة 16 من مدونة الأسرة، وهو ما يعني حذف العمل بإمكانية سماع دعوى الزوجية بعد انصرام الأجل المحدد قانونا، واعتبار عقد الزواج الوثيقة المقبولة لإثبات العلاقة الزوجية.

بينما يهدف المقترح الثاني إلى حذف الفقرة الأولى من المادة المذكورة، والتي تعتبر عقد الزواج الوثيقة المقبولة لإثبات العلاقة الزوجية، وإعادة النظر في المركز القانوني للأمهات العازبات، بما ينسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقدم الأستاذ عبد الصمد خشيع، محام، مداخلة حول موضوع قراءة في المادة 16، سلط فيها الضوء على عدة إشكاليات تثار عند تطبيق النص القانوني، أهمها نطاق وحدود العمل بالخبرة الطبية لإثبات العلاقة الزوجية، خاصة وأنها من السهل أن تثبت العلاقة البيولوجية، لكنها من الصعب أن تثبت العلاقة الشرعية، فضلا عن الإشكاليات المتعلقة بالنصاب القانوني المطلوب في البينة الشرعية.

ونظرا لكون المقاربة القانونية وحدها غير كافية للإلمام بظاهرة الزواج غير الموثق في أبعاده المتعددة، كان لزاما الانفتاح على مقاربات أخرى، وفي هذا السياق قدم الدكتور محمد ملالي، طبيب نفساني، مداخلة حول وضع وتطبيق المادة 16 من مدونة الأسرة والمنظومة الثقافية.. تحليل نفسي، حيث أبرز جانبا من المشاكل النفسية التي تواجه النساء الراغبات في إثبات العلاقة الزوجية غير الموثقة، كاشفا الضوء على معاناة شريحة واسعة من الأطفال، الذين يهدر أحد أبرز حقوقهم وهو الحق في الهوية، معتبرا أن تطبيق المادة 16 من مدونة الأسرة يرتبط بجزء كبير بالموروث الثقافي، وهو ما يطرح بإلحاح إشكالا عميقا حول علاقة القانون بالمجتمع.

أشغال الندوة العلمية تواصلت بفتح باب المناقشات، حيث خلص المشاركون إلى ضرورة البحث عن حل جذري لظاهرة الزواج غير الموثق، يحول دون تحويل الاستثناء إلى قاعدة، ويمنع من الدخول في حلقة مفرغة تهدر كل المكتسبات التي أقرتها مدونة الأسرة لفائدة كافة مكونات الأسرة المغربية وعلى رأسها المرأة والطفل، وهو ما يستدعي إعطاء الأولوية للمقاربة الحقوقية.

الرميد "يبعث" عبد الله باها ولوبي قضائي يتحرك لتطويق مشروع الملك لإصلاح العدالة

في متابعات 4 مارس 2016 0

حرب خفية حول العضوية في المجلس الأعلى للسلطة القضائية

إعداد: سعيد الريحاني

لم يتوقع أحد أن يختتم مصطفى الرميد، كلمته عن حصيلة وزارته سنة 2015، باستحضار روح عبد الله باها، القيادي في حزب العدالة والتنمية الذي قضى نحبه في "حادث قطار"، بنفس المكان الذي توفي فيه أحمد الزايدي، في وادي الشراط ببوزنيقة، ولكن وزير العدل والحريات أصر على أن يقول أمام كبار القضاة والمسؤولين الذين حضروا صباح يوم الثلاثاء الماضي للمعهد العالي للقضاء: "رحمة الله على عبد الله باها"، وكان رئيس الحكومة أول المصفقين على كلمته.

ما علاقة عبد الله باها، بإصلاح العدالة؟ وما علاقته بالعرض الذي قدمه مصطفى الرميد تحت عنوان: "معالم على درب الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة.. هي فقط عينة من الأسئلة التي طرحها بعض الحاضرين، ولكن الصحفيين الذين حضروا هذا اللقاء لم يطرحوا السؤال على وزير العدل ليظل المجال مفتوحا للتأويل(...).

ولم يخل اللقاء من إشارات سياسية، أكدها حضور عبد الإله بن كيران إلى جانب مصطفى الرميد، ورغم أن الرجلين لا يملكان نفس الرؤية فيما يتعلق بتسيير شؤون الحزب (عوامل تاريخية)، إلا أن رئيس الحكومة فاجأ الحاضرين وهو يقول مبديا إعجابه بزميله في الحزب: "سأطلب من الملك التمديد سنتين إضافيتين للرميد كوزير للعدل"، كما أن حضور ثلاثة وزراء من الحزب الذي يقود الأغلبية (حضر مصطفى الخلفي أيضا) قد يجلب على وزير العدل نقمة بعض المنتقدين الذين يرون أنه نسب النجاح لنفسه، بينما مشروع إصلاح العدالة، كان ثمرة لمجهودات مشتركة مع "اللجنة الملكية العليا للحوار حول إصلاح العدالة"، وهي التي تبنت الحوار مع مجموعة من الهيئات كان لها اقتراحاتها، وتوجت اللقاءات الوطنية باعتماد "ميثاق إصلاح العدالة"، وليس حزب العدالة والتنمية أو الحكومة وحدهما(...).

ورغم أن مصطفى الرميد قال إنه سيمتثل لقرار المحكمة الدستورية فيما يتعلق، بمشروعي "السلطة القضائية، اللذان أدخلهما في حصيلة عمل الوزارة سنة 2015، إلى أن عنوان اللقاء، كاف ليعطي الانطباع بأن الرميد لا ينتظر الإشارة من أحد، فالشعار الذي تم رفعه في باب المعهد العالي للقضاء هو: "الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة: مطلب شعب، وإرادة ملك، وإنجاز حكومة".

مصدر قضائي رفيع المستوى، قال إن ما جاء به الوزير الرميد يفوق بكثير ما جاء به الوزراء الذين سبقوه، بل اعتبره أحسن وزير في تاريخ وزارة العدل، لكن نفس المصدر، أكد على أن الإصلاح والبنود القانونية الجديدة ينبغي مرافقتها بعناية حكومية وبرلمانية خاصة، فلا فائدة من النصوص إذا لم تكن هناك مواكبة، حسب قوله، وأعطى مثالا عن ذلك من "الحرب الخفية" التي يقودها بعض القضاة من خلال التعبئة لاكتساح مقاعد المجلس الأعلى للسلطة القضائية، الذي لم يتم تنصيبه بعد.. علما أن الوسط القضائي بات منقسما إلى عدة جمعيات مهنية، منقسمة من حيث التوجه بين جمعيات ذات بعد دولي(...) وجمعيات متشبثة بالتقاليد الملكية في ميدان القضاء(...)، بل إن عدم تنصيب رئيس الوداية الحسنية للقضاة من طرف الملك محمد السادس، يمكن اعتباره إشارة لمن يعنيهم الأمر(...).

ومن المعلوم أن الملك هو الذي يترأس المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وينص الدستور على أن هذا المجلس، يتألف من: الرئيس الأول لمحكمة النقض (رئيسا منتدبا)، والوكيل العام للملك بمحكمة النقض، ورئيس الغرفة الأولى بمحكمة النقض، وأربع ممثلين لقضاة محاكم الاستئناف، ينتخبهم هؤلاء القضاة من بينهم: ست ممثلين لقضاة محاكم أول درجة، ينتخبهم هؤلاء القضاة من بينهم، كما يضم المجلس في تشكيلته رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وخمس شخصيات يعينها الملك، مشهود لها بالكفاءة، والتجرد والنزاهة، والعطاء المتميز في سبيل استقلال القضاء وسيادة القانون، من بينهم عضو يقترحه الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى (حسب الدستور).

من الناحية النظرية، لا يطرح انتخاب ممثلين للقضاة في المجلس أي مشكل، لكن عدم إشراف الحكومة والبرلمان على ذلك، قد يعرض "مشروع إصلاح العدالة" للخطر، من خلال تحركات لوبي معارض للإصلاح، يقول مصدر قضائي لـ"الأسبوع"، ماذا لو كانت الحركية التي شهدتها بعض محاكم المملكة، تشكل خدمة للوبي معين دون غيره، يريد السيطرة على المجلس (يتساءل مصدر الأسبوع).

وبالرجوع إلى حصيلة الرميد، نجد أن طلبات الانتقال من مكان إلى آخر، التي تقدم بها القضاة، بلغت رقما قياسيا خلال سنة 2015، حيث وصلت إلى 757 طلبا، منها 442 طلبا مستوفية لشرط المدة، و315 طلبا موزعة بين طلبات غير مستوفية للمدة، وطلبات الالتحاق بالأزواج، ولأسباب صحية، وطلبات تغيير المنصب.. وقد تمت الاستجابة لـ 304 طلب، بالإضافة 18 طلبا للالتحاق بالأزواج و15 طلبا لأسباب صحية..

وكان مصطفى الرميد قد تحدث بلغة متفائلة جدا عن حصيلة وزارة العدل خلال سنة 2015، بل إن قطاع العدل في المغرب، حسب رأي الوزير متفوق على عدد من البلدان الأروبية، من حيث عدد القضاة (10.12 قاض بالنسبة لكل ألف نسمة)، بينما لا تتراوح هذه النسبة في بلدان أروبية بين 10 و15، ما يعني أن المغرب يستجيب لمعايير اللجنة الأروبية لنجاعة العدالة.

بلغة الوزير، المغرب لا يعاني الخصاص فيما يتعلق بعدد القضاة، كما أن وزارة العدل لا تحتاج إلى إمكانيات مادية إضافية، كما أن الوزارة لم تتسامح مع أي قاض مفسد(...)، حيث أوضح الوزير أن وزارته ربطت اتصالات مع ما أسماه الجهات المكلفة بالحسابات، والجهات التي تمسك سجلات العقارات.. "وكل قاض لم يستطع تبرير ثروته، تمت معاقبته عن طريق عزله"، ويتخذ العزل حسب رأي الوزير شكلين، إما العزل من العمل أو الإحالة على التقاعد، علما أن الفرق كبير في الحالتين، فالقاضي المعزول لا يمكنه أن يمارس مهنة أخرى، بينما يخول القانون للقاضي المتقاعد ممارسة مهنة أخرى، بشرح مصدر قضائي.

وكان وزير العدل قد تسلح بصرامة غير معهودة، في مواجهة الجمعيات القضائية التي تزعمت خط معارضة مشاريع السلطة القضائية، وقد كان ممثلوها حاضرون، في ذات اللقاء، ليقول: "إنه لا يوجد عزل لقضاة استنادا لآرائهم وإنما تم عزل قضاة مارسوا السياسة بشكل من الأشكال"، وقد كان يقصد حالة القاضي "الهيني"، دون أن يشير إليه بالاسم، موضحا أن: "القاضي يعتبر قاضيا والسياسي سياسي، معتبرا أنه من الخطير أن يصبح القاضي سياسيا".. ومعلوم أن القاضي الهيني يعتبر من أكبر المتحمسين لمعارضة مشاريع قوانين السلطة القضائية، التي صادق عليها البرلمان بغرفتيه(...) وهي الآن معروضة على أنظار المحكمة الدستورية، غير أن المثير للانتباه هو أن الجمعيات المهنية التي تزعمت خط معارضة وزير العدل، ودعت للاحتجاج في الشارع، وعارضت مشاريع القوانين المذكورة، كانت حاضرة، بل إن أعضاءها صفقوا على الوزير الرميد، ليقول أحد القضاة: "أنظر إليهم إنهم يصفقون على وزير العدل، بينما يقولون أمام منخرطيهم كلاما آخر".

يمكن القول إن أهم ما ميز سنة 2015، هو المصادقة على القانونين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والنظام الأساسي للقضاة من طرف البرلمان، علما أن القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية منصوص عليه دستوريا في الفصل 116، الذي يقول: "يحدد بقانون تنظيمي انتخاب وتنظيم وسير المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والمعايير المتعلقة بتدبير الوضعية المهنية للقضاة ومسطرة التأديب"، بينما يجد النص التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة سنده في الفصل 112 الذي يقول: "يحدد النظام الأساسي للقضاة بقانون تنظيمي".

يؤكد مصدر "الأسبوع" أن المحكمة الدستورية، حتى وإن وافقت على القوانين المعروضة عليها، فإن تنزيلها ينبغي أن يخضع لضمانات لتفادي الالتفاف على الإصلاح، والسؤال المطروح هو هل ستشرف الحكومة أو البرلمان على انتخابات المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ضمانا لنزاهتها؟ وقد كان واضحا من كلام مصدر "الأسبوع"، أن تشتت القضاة في جمعيات مهنية متعددة، قد يرخي بظلاله على انتخابات المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

يذكر أن مشروع إصلاح القضاء في صيغته الحالية، هو مشروع ملكي، حيث يقول الملك محمد السادس: "إن قوة شرعية الدولة نفسها، وحرمة مؤسساتها من قوة العدل، الذي هو أساس الملك"، والملك هو الذي يقف وراء تنصيب الهيئة العليا لإصلاح العدالة التي ضمت في صفوفها عددا كبيرا من الفعاليات سنة 2012، ومؤسسات الحكامة، ووزراء العدل السابقين، والقضاة والمحامين والجمعيات المدنية، فلماذا لا تتابع هذه اللجنة أو ما شابهها تنزيل مشاريع إصلاح القضاء، طالما أن هناك لوبي قضائي تحرك منذ الآن لتطويق مشاريع الإصلاح، من خلال إعداد خطة للسيطرة على المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ولاشك أن وزير العدل الذي نبه إلى خطورة تحول القاضي إلى سياسي يعلم أكثر من غيره خطورة ذلك(...).

http://www.alousboue.com/26238/

رئيسة جمعية: معركة الإرث من أهم المعارك المقبلة..حان وقت المساواة!

الشرقي لحرش الجمعة 11:00 04-03-2016

قالت نبية حدوش، رئيسة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب "إن معركة الإرث ستكون من أهم المعارك المجتمعية التي سيتم خوضها، بالنظر لرمزيتها، وبالنظر أيضا للقدسية التي يتم بها تبرير اللامساواة بين النساء والرجال في الإرث".

ندوة صحفية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان-1

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوصي بالمساواة في الإرث بين الرجل والمرأة

ودعت حدوش، التي كانت تتحدث صباح اليوم الجمعة 4 مارس في الجلسة الافتتاحية لندوة بعنوان "من أجل نقاش مجتمعي حول منظومة المواريث المغربيات بين القانون والتحولات الاقتصادية والاجتماعية" إلى إصلاح المنظومة التشريعية المتعلقة بالإرث، باعتبارها منظومة تمييزية وترسخ اللامساواة بين النساء والرجال، مضيفة أن الوقت حان لفتح نقاش مجتمعي حول المنظومة القانونية المتعلقة بالإرث، نقاش يستجيب للمقتضيات الدستورية والمواثيق الدولية ويستحضر الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد، الذي أصبح يعرفه المغرب اليوم.

وأوضحت حدوش أن جمعيتها، التي تأسست سنة 1985، اشتغلت منذ مدة طويلة على هذا الموضوع مع أكاديميين وباحثين، مبرزة أن النقاش انطلق داخليا قبل أن يخرج للعموم بالنظر لحساسية الموضوع وتعقيداته، مشيرة إلى أن دور هذه الندوة هو فتح الطريق للترافع حول المساواة في الإرث وترسيخ مواطنتهن.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أوصى بالمساواة في الإرث بين الرجال والنساء، وهو ما جلب عليه انتقادات واسعة من التيار المحافظ، فضلا عن الهجوم الذي تعرض له رئيسه إدريس اليازمي، من طرف رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، الذي دعاه للاعتذار على تلك التوصية.

http://www.alyaoum24.com/532329.html

تسعة و ستون محطة ويب راديو مغربية على الأنترنت واليونسكو تدعو إلى الإعتراف بها

راديو الانترنت

كشف تقرير مكتب ''اليونسكو'' بالمنطقة المغاربية، عن وجود 69 محطة ''ويب راديو'' مغربية بشبكة الانترنت، موضحا أن أكبر عائق يواجه المحطات الإذاعية الرقمية هو غياب الاعتراف القانوني، وعدم سماح الإطار القانوني للاتصال السمعي البصري حالياً للإذاعات الجماعية أو الجمعوية بالبث على الموجات الهيرتيزية، داعيا إلى دعم وتقنين هذا الصنف من وسائل التعبير من أجل النهوض بحرية التعبير على الإنترنيت وخارجه.

ورصد تقرير ''وضعية إذاعات الويب الموجودة بالمغرب''، يتوفر ''جديد بريس'' على نسخة منه، استقرار 58 محطة ''ويب راديو'' من أصل 69 محطة بالمغرب، فيما أعلن عدم تأكده من استقرار 11 محطة ''ويب راديو'' أخرى، ولاحظ التقرير أن 18 محطة ''ويب راديو'' تتموقع بمدينة الدار البيضاء، و12 محطة ''ويب راديو'' بمدينة الرباط، و6 محطات بمدينة مراكش، و3 محطات بمدينة طنجة، و3 محطات بمدينة أكادير، ومحطتين بسلا.

وأكد تقرير ''اليونسكو''، أن 45 محطة ''ويب راديو'' من أصل 69 من الإذاعات الالكترونية المغربية في حالة نشاط مستمر، بينما اكتشف تلاشي 6 محطات أخرى مع مرور الوقت، و10 محطة في وضعية غير معروفة و8 محطات في طور الإنجاز، موضحا أن أغلب محطات ''ويب راديو'' المغربية تابعة لجمعيات المجتمع المدني، موجهة لإعطاء الجمهور صورة عن أنشطة الجمعيات وعن المبادئ التي تدافع عنها.

وأوصى تقرير ''منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة'' الحكومة المغربية بضرورة مراجعة القانون رقم 03-77 المتعلق بالاتصال السمعي البصري بما يسمح بالاعتراف بمحطات ''ويب راديو''، تفعيلا للالتزام الذي تعهد به مصطفى الخلفي وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة في فاتح يونيو 2015، مطالبا ''الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري'' بالسير في نفس الاتجاه.

وطالب تقرير المنظمة الدولية البرلمان بتوسيع صلاحيات صندوق دعم وسائل الإعلام من أجل دعم وسائل إعلام الجمعيات المدنية، بما في ذلك الراديو، وإنتاج البرامج الإذاعية ذات الجودة العالية، علاوة على دعم المشاريع المجتمعية للإذاعات الجمعوية، داعيا البرلمان بغرفتيه إلى النظر إلى أجهزة ''ويب راديو'' كخدمة عامة للمجتمع، حاثا الفرق البرلمانية معارضة وأغلبية على الإجماع على قانون حديث في هذا الإطار.

ودعا تقرير "اليونسكو" كلا من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى إصدار آراء محفزة للحكومة على الاعتراف القانوني بمحطات إذاعة القرب، علاوة على اغتنام الفرص فيما يتعلق بالتقارير السنوية، وتقارير البديلة المرفوعة إلى هيئات الأمم المتحدة من أجل توصية الحكومة بالاعتراف محطات الإذاعة الالكترونية، في إطار وفائها بالتزامات الاتفاقيات التي وقعت أو صادقت عليها.

http://www.jadidpresse.com/69-%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A9-%D9%88%D9%8A%D8%A8-%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA-%D9%88/print/

دليل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان يروم دعم العرض التربوي وتعميم منهاج التربية على حقوق الإنسان بالوسط المدرسي

المصطفى الناصري | بتاريخ 3 مارس, 2016

قال **رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال – خريبكة**، السيد علال البصراوي، إن دليل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان يروم المساهمة في دعم العرض التربوي، وتفعيل الحياة المدرسية، وتعميم منهاج التربية على حقوق الإنسان بالوسط المدرسي.

_DSC0518وأوضح السيد البصراوي، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذا الدليل، الذي أنجزه المجلس الوطني لحقوق الإنسان لفائدة منسقات ومنسقي أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بأقاليم بني ملال وأزيلال والفقيه بن صالح، يأتي في إطار اشتغال المجلس على النهوض بثقافة حقوق الإنسان ونشر قيمها عبر قنوات ومنها الوسط المدرسي، كما يرتقي بعملية غرس قيم ومفاهيم حقوق الإنسان وتعزيز البناء الديمقراطي في الوسط المدرسي.

وأضاف أن هذا الدليل، الذي تم تقديمه خلال لقاء تواصلي نظمته، مؤخرا، اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال – خريبكة، بتنسيق مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، يندرج ضمن الجهود التي يبذلها المجلس الوطني لحقوق الإنسان عبر لجانه الجهوية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان في إطار اختصاصاته ذات الصلة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في الوسط المدرسي، بتعاون مع وزارة التربية الوطنية وأكاديمياتها الجهوية، مشيرا إلى أن هذا التعاون مع الأكاديمية يأتي في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة والتعاون الموقعة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين.

وتابع السيد البصراوي أن الاتفاقية الموقعة مع الأكاديمية تسعى إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان في الوسط المدرسي عبر مختلف الأنشطة الصفية والمدمجة، وإطلاع منسقات ومنسقي أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان على التوجيهات والمستجدات التي جاء بها الدليل الذي يسعى المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى اعتماده كإطار مرجعي لأندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان على مستوى الأهداف والمرجعيات والمقاربات وآليات التنشيط من أجل تقريب وتوحيد الرؤى ومنهجيات العمل لتيسير الفهم والتواصل بين مختلف مكونات الأندية.

وأبرز رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان أن هذا الدليل، الذي يرتكز على المرجعية الدولية لحقوق الإنسان، يشكل إطارا عمليا ومرجعيا للاسترشاد والاستئناس ضمن دينامية إحداث أندية المواطنة وحقوق الإنسان وإغناء أنشطتها في إطار ضمان حق مشاركة التلميذات والتلاميذ في هذه الدينامية كما هو منصوص عليها في مقتضيات اتفاقية حقوق الطفل.

وأوضح أن هذا الدليل يشكل أيضا أداة عملية للمشرفين على الأندية ليجيب على الحاجات الفعلية والملحة التي يعبر عنها المهتمون والعاملون في مجال حقوق الإنسان، وتوحيد الجهود وتنسيق الرؤى واستثمار التراكمات والإبداعات والاجتهادات التي بادرت بها مختلف الأطراف المعنية بالموضوع، وكذا إرساء وتنظيم وتطوير عمل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

ويرصد هذا الدليل، حسب البصراوي، تجربة أندية المواطنة وعمل اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، ويكرس توجه المجلس الوطني لحقوق الإنسان المرتكز على أن المؤسسات التعليمية تمثل الفضاء الأنسب والأمثل لتكريس قيم المواطنة وحقوق الإنسان.

وأكد أن هذا الدليل يستهدف، على الخصوص، وضع إطار مرجعي لنادي التربية على حقوق الانسان من حيث الأهداف والمرجعيات والمبادئ والمقاربات من جهة وضوابط العمل وأدوات تقنيات التنشيط من جهة أخرى، وتوحيد وتقريب الرؤى وتيسير الفهم والتواصل بين مختلف مكونات الأندية وشركائهم.

http://badil.info/67557-2/

وأشار البصراوي، من جهة أخرى، إلى أهداف أندية المواطنة وحقوق الانسان والمتمثلة ، بالأساس، في دعم مكتسبات التلاميذ والتلميذات من خلال التشبع بمبادئ وقيم حقوق الانسان والمواطنة، وإنماء مواقف إيجابية تجاه الذات والآخرين، والتعرف على الحقوق التي تصون الكرامة والحرية وفق المعايير والمواثيق الدولية، ونشر ثقافة حقوق الانسان والنهوض بها فكرا وممارسة والتعامل مع قضايا الوطن بقيم تنطبع بالإيجابية والمسؤولية، وترسيخ قيم التعايش والتسامح واحترام الرأي الآخر.

يذكر أن هذا الدليل، الذي أنجزه فريق من الخبراء تحت إشراف مجموعة عمل النهوض بثقافة حقوق الإنسان بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يتضمن مدخلا تمهيديا إلى التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، ومدخلا إلى الحياة المدرسية ومكوناتها وأنشطتها والأندية التربوية ومبادئها وأهدافها ليركز بعد ذلك على أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان من خلال خصوصيتها وخطوات إحداثها وهيكلتها ومقومات العمل بها وترتيبات الفعالية والنجاعة والتقويم، بالإضافة إلى عدد من الملاحق التي وضعها الدليل رهن إشارة الأطر التربوية والإدارية لتأطير عمل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

يوسف المساتي: المساواة في الإرث بين السياسات العمومية والنصوص الدينية 1– أسئلة وتساؤلات على هامش تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان

يوسف المساتي

هذه المقالة هي جزء من سلسلة مقالات أعتبرها بمثابة مدخل فقط لمحاولة الإحاطة بالإشكاليات المرتبطة بالإرث، في علاقتها بالسياسات العمومية من جهة، وبالنصوص الدينية المؤطرة للميراث من جهة أخرى.

ورغم ما تطرحه محاولة التطرق إلى هذا الموضوع من إشكاليات عديدة بسبب تعقد مستويات وزوايا النظر إلى الموضوع، إلى أنني سأخوض غمارها على أمل المساهمة في فتح نقاش جدي وحقيقي، بعيدا عن المزايدات السياسية التي تهدف في مجملها إلى صب الزيت على النار من خلال التجييش والتحريض والتعبئة.

وهنا، وقبل الدخول في صلب الموضوع، **أعتقد أنه لا بد أن أعرج على النقاشات التي تفجرت، ولازالت كثير من تداعياتها مستمرة، عقب التوصيات الأخيرة التي أصدرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره الصادر يوم 20 أكتوبر 2015** حول وضعية المساواة والمناصفة في المغرب، والتي قال في إحداها بضرورة تفعيل المادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، من خلال تعديل مدونة الأسرة والمساواة في مجموعة من الحقوق ومن بينها الإرث.

لقد أثارت هذه التوصية بالضبط ضجة كبيرة، رغم ورودها من بين 96 توصية أخرى تضمنها التقرير، ولعل هذا ما يجعلني أتساءل عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه الزوبعة المثارة، وهل أتت لتعويم النقاش الجدي والاشكاليات الحقيقية التي طرحها التقرير؟ أم أنها محاولة للشحن والتحريض ضد تيار معين؟ أم أنها ترتبط بمستويات وأبعاد أخرى؟ ولماذا تم الاقتصار بالضبط على اختصار التوصية وكأنها تدعو للمساواة بين الرجل والمرأة في الإرث؟.

هذا، على الرغم من أن قوانين الإرث تعرف مجموعة من الإشكالات لا تقل أهمية عن إشكالية المساواة، ومنها على الخصوص وراثة غير المسلم والأجنبي، ووراثة الأبناء من العلاقات الجنسية خارج مؤسسة الزواج، وغيرها من القضايا، التي وبفعل عوامل عديدة –سنتوقف عندها في مقالات لاحقة– ستصبح إشكاليات حقيقية إن لم تتم معالجتها من خلال مقاربة جريئة، تنهل من المرجعية الكونية لحقوق الإنسان، ومن الغايات السامية للشريعة الإسلامية، ألا يؤشر هذا التركيز على المرأة والمساواة على وجود هاجس أو حساسية مضمرة عند محركي هذه الهجومات من كل ما يتعلق بالمرأة والثروة؟.

لست هنا إزاء قراءة للنوايا أو محاكمة لها، بيد أنه يحق لي اليوم التساؤل عن سر هذه الضجة، والحملة المثارة حول "جزء" من توصية من أصل 96 توصية جاء بها التقرير لدرجة أن رئيس الحكومة –المفترض أنه المسؤول عن تنفيذ السياسات العمومية– سيخرج لانتقادها ومطالبة المجلس الوطني لحقوق الانسان بالاعتذار للشعب المغربي، وسيتم تجييش نواب الحزب وأعضائه وأقلامه ضد المجلس، وتمادى بعضهم في إلصاق الاتهامات بهذه المؤسسة، وصل أحدها إلى اتهامه بأنه يحاول من خلال توصيته تغيير طبيعة بنية النظام السياسي، إذ ومن خلال هذه التوصية سيصبح من حق الإناث وراثة الحكم، وهو ما يمس جوهر نظام الحكم في المغرب !؟.

وقد تجاهل أصحاب هذا الاتهام أنه ثمة فرق شاسع بين الإرث وبين الإمامة، وإلى أن ولاية العهد لا تنطبق عليها أحكام الميراث، وأنه لا قياس مع وجود الفارق طبقا للقاعدة الشهيرة، وإلى أن ولاية العهد مرتبطة بالبكورية في السن، مع إمكانية اختيار الملك لولي العهد من غير ابنه البكر، فهل يجهل أصحاب هذا الاتهام كل هذه المعطيات وهم يسوقون اتهامهم –الذي لا يخلو من سخافة– أم أنه يدخل في سياق المزايدات الهادفة إلى التشويش على النقاش الفعلي حول موضوع المساواة، واقحاما للمؤسسة الملكية في نقاش بعيد كل البعد عنها، وتصوير وكأن الأمر يهدد ثوابت البلاد.

أما آخرون، فقد ذهبوا إلى أنه ليس من صلاحية المجلس الوطني لحقوق الانسان إصدار هذه التوصية لأنها تتنافى مع اختصاصاته، وهذا جهل بين، إذ ورد في المادة 13 من ظهير تأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان "يتولى المجلس بحث ودراسة ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل

مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي الإنساني، التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها، وكذا في ضوء الملاحظات الختامية، والتوصيات الصادرة عن أجهزة المعاهدات الأممية الخاصة بالتقارير المقدمة لها من لدن الحكومة.

يقترح المجلس كل توصية يراها مناسبة في هذا الشأن، ويرفعها إلى السلطات الحكومية المختصة." وهذا ما يعني أن المجلس لم يمارس سوى اختصاصاته القانونية، وأن هذا التقرير ككل يدخل في صلبها.

إن كل هذه الضجة المثارة حول جزء من هذه التوصية من توصيات المجلس الوطني لحقوق الانسان الداخلة في صلب اختصاصاته، لتجعلني أتساءل عن سرها وسر هذه الحملة الشرسة والتجييش المرافق لها، والذي وصل إلى درجة صنع التقاطبات الحادة، وتصوير الأمر وكأنه مؤامرة على البلاد والهوية، وهو خطاب تكفير وتخوين مضمرين، لابد من التحذير من خطورته على المدى البعيد، خاصة، مع ما يحفل به من شرعنة للعنف تحت اسم حماية الخصوصيات والهوية...الخ، وإشعال للفتنة تحت مسمى الدفاع عنها، وتكريس للجمود، وإجهاض للنقاشات الجادة والحقيقية، تحت مسميات الأغلبية والشرعية، في عملية سطو علنية على العمق الحقيقي للديمقراطية.

وصفوة القول، أنه إذا كان من حق أي طرف أن ينتقد أو يتحفظ على توصية أو قانون أو أداء مؤسسة، فإنه ليس من حق أحد أن يدعي تمثيله ودفاعه عن الشرعية السياسية والدينية والشعبية، وإخراجه لسلاح التخوين والتكفير —وان بشكل مضمر– وتجييش الرأي العام وتعبئته في محاولة لإجهاض حق الطرف الآخر في التعبير، لأنه حتى اذا ما افترضنا أن الديمقراطية هي حكم الأغلبية —وهو التعريف البسيط والمفضل لدى الحركات الاسلامية لارتباطه ربما بالغلبة والتغلب– إلا أنها أيضا هي ضمان حق الاقلية —اذا جاز ان نتحدث هنا عن الاقلية وهذا محل نظر– في التعبير عن آرائها، وهذا ما يعني الحق في فتح نقاش المساواة في الإرث بعيدا عن أي محاولات لاحتواء النقاش وتعويمه.

أما إذا كان الأمر داخلا ضمن التزامات المغرب الدولية، وفي نطاق السياسات العمومية الرسمية فإنه يصبح للأمر أبعاد أخرى سنناقشها في المقال القادم.

أنفاس بريس : يوسف المساتي أرسل إلى صديق

http://www.anfaspress.com/index.php/en/item/31205-1

لشكر يسحب ملف الأسرة والطفولة من الحقاوي

الكاتب: منى الصنهاجي on: 03 مارس 2016 In: الواجهة, مجتمع

الرباط الأسبوع

بعد السجال الذي عرفه ملف المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة بين الوزيرة الإسلامية بسيمة الحقاوي وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن وإدريس الأزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، دخل الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي إدريس لشكر على الخط وقدم اقتراحا في هذا الموضوع.

لشكر بصفته رئيسا لفريق حزب الوردة بمجلس النواب تقدم بطلب إلى رئيس البرلمان من أجل إنشاء لجنة مشتركة مشكلة من جميع النواب والفرق البرلمانية والأحزاب السياسية داخل البرلمان تنكب على موضوع الأسرة والطفولة بصفة عامة، بما فيها موضوع وضع التصور العام للمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة الذي جاءت الوزيرة الحقاوي بقانونه الأساسي إلى البرلمان ويعرف صراعات قوية اليوم تهدده بحالة "البلوكاج".

طلب لشكر ورفاقه في الاتحاد الاشتراكي اعتبروا مضمونه ينسجم مع روح الدستور الجديد دستور 2011 الذي نص صراحة ولأول على حقوق الأسرة والطفولة ودعا إلى إحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، وهو كذلك طلب يندرج في إطار تفعيل السياسات العمومية في هذا المجال وقد ينهض بالاختلالات التي تعاني منها وضعية الأسرة والطفولة، فهل توافق الوزيرة الحقاوي على هذا الطلب؟ وهل تقبل فرق الأغلبية وعلى رأسها فريق العدالة والتنمية بهذا الطلب في إطار التقارب الذي بات يسجل اليوم بين الاتحاديين والاستقلاليين والأغلبية الحكومية؟

http://www.khabarpress.com/266007-%D9%84%D8%B4%D9%83%D8%B1-%D9%8A%D8%B3%D8%AD%D8%A8-%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D8%A7.html

إعطاء الإنطلاقة لتقديم دروس الدعم والتقوية لنزلاء بالسجن المحلي بالعيون

العيون:حسن بوفوس

قامت خلية تتبع مدى لإعمال **توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بالسجون والسجناء**، بتنسيق مع نيابة التربية والتعليم بالعيون و خلية التتبع المتكونة من وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بالعيون الاستاذ" صالح الهيدور" و رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون السمارة "محمد سالم الشرقاوي " الى جانب المدير الاقليمي لوزارة التربية الوطنية و التكوين المهني بالعيون " مبارك الحنصالي " و مدير السجن المحلي بالعيون السيد" محمد اسوس " بتحديد برنامج حصص الدعم المدرسي لفائدة نزلاء السجن المحلي بالعيون المقبلين على اجتياز امتحانات البكالوريا للموسم الدراسي 2015-2016. حيث تم ذلك خلال لقاء عقد بالسجن المحلي بالعيون صباح يوم الاربعاء 02 مارس 2016 بحضور الأساتذة المتطوعين وأطر تربوية والنزلاء المعنيين.

وتأتي هذه البادرة التي تروم تقديم دروس الدعم والتقوية لفائدة النزلاء، في إطار الاهتمام بأوضاع السجينات والسجناء، وضمان حقهم الأساسي المتمثل في التعليم ومتابعة الدراسة.

يذكر أنه تم الإعلان عن تأسيس خلية تتبع مدى إعمال توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بالسجون والسجناء، في 9 دجنبر 2015، و تضم في عضويتها بالإضافة إلى رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة السيد "محمد سالم شرقاوي"و الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بالعيون الاستاذ "عبد الكريم الشافعي"و وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالعيون الاستاذ "صالح هيدور" ومدير السجن المحلي بالعيون السيد" محمد اسوس" ومدير السجن المحلي بالسمارة السيد" حسن باشيخ".

http://saharatarbia.com/archives/3627

http://almaghribia24.com/%D8%A5%D8%B9%D8%B7%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85-%D8%AF%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84/

بتعاون مع المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان

ورشة دولية بالرباط تقارب شكاوى انتهاكات الحقوق المرتبطة بالمقاولات

يروم من خلالها المجلس الوطني لحقوق الإنسان تعزيز معارف المؤسسات الوطنية "وفهمها للدور الواجب الاضطلاع به

03 مارس 2016 - 20:21

يقارب المجلس الوطني، دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الولوج لسبل التظلم عن انتهاكات حقوق الإنسان في ارتباط مع المقاولات، في ورشة دولية انطلقت أمس الأربعاء وتستمر لليوم الخميس بالرباط.

الورشة التي نظمت بتعاون مع المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، **يروم من خلالها المجلس الوطني لحقوق الإنسان تعزيز معارف المؤسسات الوطنية "وفهمها للدور الواجب الاضطلاع به لتيسير سبل التظلم الفعلي لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالمقاولات"**، حسب بيان للمجلس.

وقال محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في كلمة افتتاحية، إن هذه الورشة ستمكن "من تشخيص الأعمال التي سيتعين القيام بها فرادى أو جماعات من أجل اتباع مسار إرساء إطار مناسب للمسؤولية القانونية وطرق الطعن والتشكي".

وتابع بيان المجلس أن اللقاء يهدف أيضا إلى "تبادل التجارب بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا المجال وتحديد دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، كآليات غير قضائية للتظلم، في حالات انتهاكات حقوق الإنسان المرتبكة في سياق المقاولة سواء على المستوى الوطني أو الدولي".

وتناقش الورشة "العراقيل القضائية والعملية التي تحول دون ولوج فعلي لسبل التظلم بخصوص الانتهاكات المرتبطة بالمقاولة".

ويشارك في الورشة ممثلين عن مؤسسات حقوقية من عشر دول (غانا، أوغاندا، الكامرون، جنوب إفريقيا، كينيا، ماليزيا، مونغوليا، الفليبين، ألمانيا، المغرب)".

http://alhourria.press.ma/?p=6463

http://www.al3omk.com/detail/7164/wrsh-dwly-blrbt-tqrb-shkw-nthkt-lhqwq-lmrtbt-blmqwlt

تقرير اخباري رسائل بنكيران من وراء استحضار أوفقير والبصري في خطاباته

عبد السلام الشامخ 03 مارس, 2016 - 07:14:00

أمام "الكثافة الخطابية" التي باتت تطبع المشهد السياسي المغربي، وأمام السياقات المختلفة التي من الممكن أن تؤثر في كل مناسبة سياسة أو حزبية، على الخريطة السياسية، يصعب على كل متابع للشأن الحزبي، أن يخرج بقناعات واستنتاجات فيما يخص تصريحات بعض السياسيين، التي يغلب عليها الطابع "الفجائي".

أغلب هذه التصريحات التي باتت تؤثث الفضاء السياسي المغربي تنتمي في غالبها إلى "المدرسة الواقعية"، التي تقر بتسمية الأسماء بمسمياته، حتى يكون للخطاب الموجه صدى لدى المتلقي، ولعل من التصريحات التي طبعت المرحلة السياسية الحالية، التي يقودها حزب "العدالة والتنمية"، قائد التحالف الحكومي، هو "المباشرة في الخطاب" وبعث رسائل "مشفرة"، إلى من يهمهم الأمر.

فرئيس الحكومة عبد الإله بنكيران ما فتئ يمرر عدة إشارات يصعب تفسيرها، سواء من خلال خطابه السياسي، أو عبر قنواته الحزبية، ولعل من أبرز خرجاته الإعلامية التي أثارت انتباه الملاحظين، هو إحالاته المتكررة إلى عهدي الجنرال محمد أوفقير وإدريس البصري، رجل ظل الراحل الحسن الثاني. ففي لقاء الأمانة العامة للحزب الشهر الماضي، قال بنكيران بالحرف "هناك الذي يرفض أن يسترجع الشعب مبادرته ويأخذ مكانه الطبيعي، هذا التيار كان موجودا دائما، كان عنده رموز فيما سبق.. الله يرحم الجميع.. سي أفقير.. سي البصري.. وغيرهما..".

فما هي خلفيات توظيف رئيس الحكومة لأسماء تنتمي معظمها إلى حقبة تاريخية سابقة، كالجنرال أوفقير، ووزير الداخلية السابق إدريس البصري؟ وكيف يقرأ الباحثون في مجال الإعلام والتواصل هذا التوظيف المباشر لرموز ارتبطت بتاريخ القمع في المغرب؟ وهل يدخل ذلك في إطار تمويه ونبش في مرحلة سياسية سابقة؟ وإلى من توجه هذه التصريحات؟ موقع "لكم" يعيد تركيب حكاية توظيف رئيس الحكومة لهذه الأسماء وينقل لقرائه موقف عدد من السياسيين والباحثين في التواصل السياسي.

تثبيت خطاب القطيعة على مستوى نظام الحكم..

عبد الوهاب الرامي، أستاذ بالمعهد العالي للإعلام والاتصال، أكد لموقع لكم أن "توظيف رئيس الحكومة لأسماء تعود أساسا لفترة ما يسمى في المغرب بسنوات الرصاص، يراد منه تثبيت خطاب القطيعة مع ما يمثله هؤلاء الأشخاص على مستوى نظام الحكم".

وأضاف الباحث في مجال الإعلام والاتصال، أن "هذا ما يولد التصور بأن رئيس الحكومة ينخرط في تمثلات سياسية تضع مسافة مع النهج الذي كان قائما، والذي تمثله الأسماء الموظفة في الخطاب. وفي نفس الآن، يشجب الخطاب الذين استفادوا من الفترات المرتبطة بهؤلاء الأشخاص. وبما أن المواطنين عامة – وقد ينعتهم بعض علماء الاجتماع السياسي بالزبناء السياسيين– يميلون إلى الملموس والمحسوس، فذكر الأسماء التي تختزل توجهات معينة يقرب الخطاب السياسي أكثر من إدراك المواطنين البسطاء.

ومن جانب آخر، يضيف الرامي، "يعطي ذكر أسماء الأشخاص على مستوى السياسة دائما الانطباع أن السياسي الذي يوظف هذا المنهج يمتاز بالجرأة والوضوح". وقد يكون توظيف الأسماء بديلا للحديث المضمر عن نظام بأكمله. ثم لا ننسى أن كثيرا من المعارك الإيديولوجية الآنية قد تحسم،

بتفعيل عناصرها على رقعة الماضي. بمعنى أن حسم الجدل على مستوى مكونات الماضي، هو في نفس الوقت حسم للجدل القائم حاليا.

وختم الرامي تصريحه لموقع "لكم" بالقول: "هناك من جانب آخر إمكانية ذكر شخصيات مرجعية بحمولة إيجابية. وتكون هذه الشخصيات في الغالب من أولائك الذين يوجدون في صف خيارات الحزب الذي ينتمي إليه رئيس الحكومة. وهو شيء طبيعي لإبراز الخيارات البناءة التي كانت قائمة آنذاك، ولتحسيس المواطنين باستمرارية النضال الذي يرمز إليه رئيس الحكومة، وإكسابه شرعية تاريخية".

اللعب بورقة التحكم

ومن جهته، أكد الأستاذ الجامعي والمحامي والحقوقي عبد العزيز النويضي، أن رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، ومن خلال توظيفه لبعض الأسماء التي أكل عليها الدهر وشرب، مثل البصري وأوفقير: "يريد أن يقول أن الذين يقدمون الولاء للنظام السياسي قد يكونوا في نفس الوقت خطرا عليه"، وهو يقصد في ذلك، حزب (الأصالة والمعاصرة)، والأشخاص الواقفين من ورائه".

ولعل من تجليات هذا الخطر حسب ذات المتحدث، هو "دفع الملك إلى تبني سياسة ضد مصلحة البلاد أو دعنا نقول ضد "المصلحة العامة" بمفهومها الشمولي، إما من خلال محاربة الإسلاميين وعرقلة محاربة الفساد، أو اللعب بورقة التحكم".

وأضاف النويضي "رئيس الحكومة يريد تبليغ رسالة إلى الملك على أساس أن يحذره، ولأن ميزان القوى لا يسمح له بالمواجهة المباشرة، فهو يتواجه معه بشكل غير مباشر، إن كان يعبر دائما عن قناعته بأنه مع الملكية، ونحن لا يمكننا أن ندخل في النوايا".

الحزب "المعلوم"

في مقابل ذلك، أكد القيادي عبد العزيز أفتاتي، القيادي في حزب "العدالة والتنمية"، أن " بنكيران يلجأ إلى المقارنة وضرب الأمثلة، لوضع المغاربة في الصورة، التي يسعى كل سياسي لإيصالها إلى المواطنين"، مضيفا "أن البؤس مرتبط بالحكرة والاستبداد والقمع، هناك حزب سياسي، يعرفه المغاربة، يريد تطبيق نظام "بنعلي" في المغرب، فكيف يمكن مواجهته؟" مشيرا إلى أن "المغاربة أذكياء لدرجة أنهم يعرفون من يستغلهم، والجهات المستبدة التي تشتغل في السر".

وأشار أفتاتي في معرض حديثه، أن "رئيس الحكومة يوظف بعض الإشارات "الرمزية" سواء خلال خطابته أو في التجمعات الحزبية، للرد على الجهات التي تريد العودة بالمغرب إلى الوراء، وأنا سأسميهم البؤساء".

قبل أن يضيف: "الريف هو الخطابي، هناك "بؤس" يريد أن يحل محل الخطابي، الذي يرمز للحرية والإشراق"، مؤكدا أن " الحزب المعلوم سيفضح أمره قريبا لأن المغاربة أذكياء".

الحاضنة "البصراوية" تتسرب إلى "لاوعي " بنكيران

من جهة أخرى ، أكد عبد الرحيم العلام، أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسي، أن "هناك من يريد انتقاد بنكيران ويقول "كان صالح فيهم غير البصري"، الذي يرمز في المخيال الجمعي إلى السلطة".

وأردف ذات المتحدث، أن هناك جانبين لفهم وتحليل خطاب بنكيران، "الجانب الأول، بصفته مواطنا مغربي يتحدث كما نتحدث نحن عن أوفقير والبصري، دون أن ننسى أن جزء من ماضي بنكيران مرتبط بوزير الداخلية إدريس البصري، فهناك حديث عن تعرض بنكيران للتعذيب في فترة البصري، وهنا يطرح هاجس الخوف من تلك المرحلة". من جهة أخرى يضيف العلام "رئيس الحكومة يعتبر نفسه بأنه في عهد غير عهد البصري، وهنا يحاول عرض مقارنة بين العهدين".

ويضف العلام أن بنكيران، بصفته رئيسا للحكومة، لا يستطيع أن يميز ما بين صفته الحزبية وصفته كرئيس حكومة، فهو نفسه تختلط عليه المواقف، فهو يتموقع داخل الأغلبية، لكنه في مرات عديدة يضع حزبه في موقف المعارضة.

وزاد العلام: "شخصيا ألمس أن رئيس الحكومة لم يتطبع مع كونه رئيس الحكومة، تجد بعض خطبه تموقعه في المعارضة، لأن حزب العدالة والتنمية لا يوجد بشكل طبيعي في الحكم، وهو لا يوجد اليوم إلا في المؤسسات التي حضر إليها كمنتخب، كالحكومة والبرلمان والمجالس، بيد أننا لا نجد البيجيدي مثلا في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمنظومة الدبلوماسية، التي يشارك فيها بسفير واحد"، يضيف العلام.

أما استحضار البصري في خطابات بنكيران فيفسره العلام بأنه "يريد أن ينتقد تجربة سابقة، ولأنه لا يستطيع فعل ذلك بطريقة مباشرة، ينتقد la femme de ménageديال حسن الثاني". ويتساءل العلام: "أليس بنكيران يقوم اليوم بنفس ما كان يقوم به البصري؟"، مبرزا في ذات السياق أن بنكيران الذي ينتقد أسلوب البصري في الحكم، تجد أحيانا أن لديه بعض السلوكات التي تتسرب إلى وعيه أو لاوعيه، تنتمي إلى "الحاضنة البصراوية"، أو أسلوب حكم البصري.

"الجيل الحالي لا يعرف البصري وأوفقير..

وفي ما إذا كانت تصريحات رئيس الحكومة، التي يستحضر فيها، "البصري وأفقير"، ترمز إلى حزب سياسي بعينه، قال عبد اللطيف وهبي، القيادي في حزب "الأصالة والمعاصرة"، "إن رئيس الحكومة ماكيساليش، لا يهمه إلا "تقريب الناب"، والضرب في شرف أعضاء المعارضة".

وأضاف وهبي، "نحن غير مستعدين للرد على تصريحات رئيس الحكومة اللامسؤولة، فهذا نقاش لا يجدي شيئا، ولا يهم المغاربة"، معتبرا أن "الجيل الحالي لا يعرف البصري وأوفقير، هذه محطة تاريخية تهم جيلنا، وهذا في نظري، لا يهم المغاربة".

http://lakome2.com/%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%B3-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89/news-analysis/11852.html

لوح يكشف انه سيتم الانتهاء من اعداد ثلاثة مشاريع تتعلق بالمجلس الوطني لحقوق الانسان قريبا

كشف وزير العدل حافظ الأختام, الطيب لوح, يوم الأربعاء بالجزائر العاصمة, أن دائرته الوزارية « توشك على الإنتهاء » من إعداد ثلاثة مشاريع قوانين تتعلق بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان, والإجراءات الجزائية بالنسبة لاصلاح محكمة الجنايات, وحماية المعلومات الشخصية للأفراد.

وأوضح لوح في تصريح للصحافة على هامش افتتاح الدورة الربيعية للبرلمان أن وزارة العدل « على وشك الإنتهاء من اعداد مشروع القانون المتعلق بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان », معتبرا هذا المجلس من « الأولويات ».

وقال أن رئيس الجمهورية سيصدر القانون المتعلق بالتعديل الدستوري الأخير « خلال الأيام القادمة » في الجريدة الرسمية, مشيرا الى أن دائرته الوزارية معنية بعدة مشاريع قوانين تطبيقا للاحكام الجديدة المنصوص عليها في الدستور المعدل.

وتبعا لانشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان المنصوص عليه دستوريا, فان مشروع هذا القانون –يضيف السيد لوح– سيتضمن تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكيفية اختيار اعضاء هذه التشكيلة وذلك « وفقا للمبادئ التي نصت عليها الإتفاقيات الدولية وتوصيات هيئات الامم المتحدة المتخصصة ».

وقال أن التعديل الدستوري « نص صراحة على المهام الأساسية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وتتمثل في مراقبة وتقييم مدى احترام حقوق الإنسان ».

وأضاف أن وزارة العدل تقوم أيضا بإعداد مشروع قانون يتعلق بالإجراءات الجزائية بالنسبة لاصلاح محكمة الجنايات, مشيرا أن هذا المشروع هو أيضا « على وشك الإنتهاء من اعداده ».

وتهدف وزارة العدل من خلال مشروع قانون إصلاح محكمة الجنايات إلى « تكريس المبدأ الذي نص عليه الدستور والمتعلق بالتقاضي على درجتين في المجال الجزائي ».

وذكر في هذا الصدد أن المبادئ الاساسية مطروحة للنقاش بالنسبة لاصلاح محكمة الجنايات وتشكيلتها بحيث ان الوزارة « تتجه, بعد التشاور, إلى جعل التشكيلة في محكمة الجنايات جماعية تتكون من قضاة محترفين ومحلفين ممثلي الشعب ».

وأضاف لوح أنه سيتم كذلك انشاء محكمة ابتدائية جنائية ثم محكمة جنائية تنظر في الأحكام في درجة ثانية, « تكريسا للمبدأ الذي نص عليه الدستور والمتمثل في التقاضي على درجتين في المجال الجزائي ».

من جهة أخرى أكد الوزير أن لجنة على مستوى الوزارة تقوم باعداد مشروع قانون لحماية المعطيات الشخصية للأفراد وفقا لما جاء به الدستور.

http://mca-algerie.com/blog/%D9%84%D9%88%D8%AD-%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%A7%D9%86%D9%87-%D8%B3%D9%8A%D8%AA%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%AB%D9%84%D8%A7/

مقالات:المغرب: أنصتوا للطلاب

عدنان بن صالح

تتصاعد وتائر الاحتجاجات الطلابية في أكثر من جامعة مغربية ضد عدد من الاختلالات البنيوية والهيكلية والبيداغوجية والحقوقية والاجتماعية، منذ مطلع السنة الجامعية الجارية، إضافةً إلى وجود أنواع أخرى من الاحتجاجات ذات الصلة برفض الفساد الإداري والمالي والابتزاز الأخلاقي والتحرش الجنسي بالطالبات والعنف الفصائلي والتلاعب بالنقط، وتفشي مظاهر الارتشاء من أجل القبول في عددٍ من أسلاك الماستر والدكتوراة وتزوير الشواهد، والإقصاء المتعمد للطلبة وممثليهم عن التسيير والتدبير الجامعي، وعدم إشراك المنظمات الفاعلية في الحركة الطلابية المغربية في تنظيم الخدمات الجامعية، الأمر الذي يراه الطلاب مسًا مباشرًا بمبدأ تكافؤ الفرص وانحراف واضح عن مضامين الوثيقة الدستورية التي أقرت ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتفعيل الحكامة الجيدة والشفافية والنزاهة في تدبير المرفق الجامعي.

كما تتنامى ظاهرة التكوين المستمر في أكثر من مؤسسة جامعية مشكلةً قلقًا بالغًا في أوساط المنظمات الطلابية والفصائل، وما إلى ذلك من إشكالات رصدتها فعاليات طلابية بشكل يومي، ويتابع أطوارها الطلاب والطالبات، وتصدر بشأنها تقارير رسمية (ثلاثة تقارير للمجلس الأعلى للحسابات، **تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان**) وتقارير إعلامية وأخرى صادرة من هيئات ومنظمات المجتمع المدني، الأمر الذي ينبئ بتدني مكانة الجامعة في المخيال الجمعي للطلاب، والإساءة لسمعة الجامعة ومصداقية شهاداتها وخريجيها، والضرب في عمق وظائفها الإستراتيجية تجاه المجتمع والوطن والدولة.

تحتم متوالية الأشكال النضالية المنظمة على امتداد خارطة الجامعات المغربية، والوقفات الاحتجاجية، والمذكرات المطلبية، والعرائض والملتمسات المتعددة التي تقدم بين الحين والآخر لوسائل الإعلام المحلية والوطنية، وترفع للفرق البرلمانية وللمؤسسات الدستورية ذات الصلة بالشؤون الجامعية، ولوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، على الجهات الوصية على قطاع التعليم العالي بالمغرب الاستجابة لنداءات الطلاب، وتلقي المطالب بصدر رحب لأنها تمس في العمق الجامعة المغربية وتهم ما لا يقل عن ثمانمائة ألف من ساكنة الوطن.

أنصتوا للطلاب.. صرخة ناضجة وعاقلة وقاصدة، لا تبتغي الضجيج والاحتجاج حصرًا، بقدر ما تبتغي تنبيه القائمين على الشأن الجامعي (وزارة، وأطر، وأساتذة، وإداريين، ومنظمات وفصائل) إلى المهاوي التي تحدق بالجامعات في حال لم يستجب فيها للمطالب العاجلة، وعلى رأسها تتميم ديناميات الانخراط في زمن الإصلاح واحترام مبادئه وتقدير أولويته وعمقه الدستوري والمجتمعي، وعدم التوقف في زمن "اقتراح المخططات" الرباعية والخماسية، وإبداء حسن النية في الإنصات العميق والصادق إلى دعوات ومطالب الفعاليات الشبابية والطلابية المهتمة والحريصة على المرفق الجامعي والشأن التعليمي والتربوي وسبل النهوض بهما.

أنصتوا للطلاب.. ليست مجرد حملة وطنية ولا فذْلكة نضالية ولا عنترة فصائلية ولا لحظة احتجاجية في زمن عابر، إنها غضبة طلابية صادقة وتعبير وطني مخلص وصرخة عميقة ودفتر مطالب راشد وفعل إنتاجي ناهض، تحمل رسائل إلى من يهمهم أمر الجامعة من منظمات ومكونات طلابية وأساتذة وإداريين وعمداء ورؤساء الجامعات وبرلمان وحكومة ووزارة وصية على القطاع، فرسائل الصرخة الطلابية تتعدد، منها:

ضرورة التعجيل بمتابعة الذين تورطوا في سن وتنزيل (دونما تقييم) للبرنامج الاستعجالي، وإقرار الجزاءات في حق من لم يقدموا تبريرًا لصرف المبلغ المالي

الضخم (12 مليار درهم) فيما عرف بـ "سبعة عشر عقدًا من أجل الجامعة المغربية"، والذي لم يعد على الجامعات بشيء مما بشر به دعاة المخطط الاستعجالي ولا من نزل المشروع ولا من عليهم طبق، تفعيلًا للمقتضيات الدستورية التي نصت على قضية ربط المسؤولية بالمحاسبة، خاصة في ورش إستراتيجي يهم حاضر ومستقبل البلاد والعباد، وضرورة محاسبة المتورطين في قضايا الفساد الإداري والأخلاقي بالجامعة، وإقرار الافتحاص المالي الدوري للمؤسسات الجامعية من خلال مكتب وطني للمحاسبة مشهود له بالنزاهة والشفافية.

إعادة النظر في جوانب كثيرة من الإصلاح البيداغوجي الجديد الذي تعتوره مجموعة من الاختلالات على مستوى التنزيل أساسًا، وإقرار أعلى درجات المتابعة للجهاز الإداري وللمسالك والشعب وعمادة الكليات من أجل تطبيق أمثل لمضامين الإصلاح، وإيفاد لجان استطلاع للوقوف على الارتباكات الموضوعية والإرباكات المقصودة التي يعرفها دفتر الضوابط البيداغوجية، ولتجاوز حالة ضعف الانسجام بين المؤسسات الجامعية في تطبيقه، ولتدارك التراجع غير المقبول وغير المستساغ لدى شرائح واسعة من الطلبة في مسألة النقطة الموجبة للرسوب، والحرمان من التسجيل في وحدات دراسية إضافية، وخرق المذكرات المنظمة لولوج أسلاك الدراسات العليا، ومنْع عددٍ من الطلبة الحاصلين على شهادة البكالوريا الحرة (2015م) من التسجيل في الكليات ذات الاستقطاب المفتوح، والاكتظاظ المفرط في عدد من الكليات والمدرجات (تم تسجيل 215 ألف طالب جديد في الموسم الجامعي الحالي، بزيادةٍ تقدر بـ 12%) ناجمٌ عن نقص في البنى التحتية وقلة أطر التدريس، إضافة إلى التراجع الحاصل في عدد ساعات التدريس، مما يؤثر على السيْر العادي للدروس ويفقد الدرس الجامعي شرعيته وقيمته المعرفية والمنهجية، والحق في الاستدراك، وعدم قبول الشواهد الطبية، وتصحيح مسار البرنامج، وتمكين الطلبة من الدراسة في ظل نظام بيداغوجي لا ظلْم ولا غش فيه ولا احتيال.

الإنصات لمقترحات الطلاب وهيئاتهم النقابية المدنية في مجال تنمية وتطوير البحث العلمي المساهم في الإقلاع الحضاري، فعلى الرغم من أهمية الإجراءات التي اعتمدتها الحكومة والوزارة الوصية في هذا الميدان؛ إلا أنها تظل في تقديرنا جزئية وترقيعية ومفْتقدةٌ لرؤية شاملة تحسن واقع البحث العلمي بالمغرب، حيث يعرف مجال البحث العلمي (وبخاصة مجال العلوم الإنسانية والشرعية والقانونية) شحًا في الدعم الحكومي وقلةً في تنويع مصادر تمويله، كما أن ضعف البنى التحتية (مختبرات البحث، مكتبات، وسائط معاصرة،)، وتخبط الباحثين في التعقيدات الإدارية، وتعقد مسْطرة التمويل والصرف ومسْطرة إبرام العقود والصفقات المتعلقة بالبحث العلمي، وغياب إقرار المراقبة البعْدية لصرف الاعتمادات المخصصة للبحوث العلمية، وضعف الاهتمام بالعمل البحثي (التأسيسي) في أسلاك الإجازة، على مستوى الإشراف والتوجيه والمتابعة والدعم والتصحيح، حيث وصلت عملية الإشراف على بحوث الإجازة ببعض الجامعات من طرف أستاذ واحد واثنين على ما يربو عن 60 بحثًا في السنة، الأمر الذي يهدد سلامة ونزاهة وموضوعية الإشراف العلمي، ويدفع بالطلبة في اتجاه اعتبار بحث التخرج مجرد إجراء شكلي ليس إلا.

لفت الانتباه إلى مخاطر تنامي مظاهر عسْكرة الجامعات من خلال تعْلية أسوار بعض المؤسسات والأحياء الجامعية بشكل يثير الغرابة ويحول مؤسسات العلم والمعرفة إلى ثكنات، إضافة إلى تواجد حراس الأمن الخاص بعدد من الإدارات الجامعية، الأمر الذي يزيد من حدة التوترات المفْضية إلى العنف ويحْرم الطلبة من حقهم في ولوج الإدارة الجامعية لقضاء أغراضهم الإدارية بشكل سلس، ويناقض روح وحرمة الفضاء الجامعي.

كما تستنكر الأصوات الطلابية المتعالية من هنا وهناك الاستغلال المريب للمذكرة الثنائية الموقعة بين وزارة الداخلية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وتنبه الجهات الرسمية إلى اعتماد مقاربة غير المقاربة الأمنية الضيقة في التعاطي مع النضالات والاحتجاجات والأنشطة الطلابية، وتوجيه المسؤولين الجامعيين إلى اعتماد المقاربة الحقوقية ونهج الحوار سبيلًا وأفقًا وخيارًا لحل المشاكل وللتفاوض بشأن المطالب، ودعْم الفعل الطلابي الجاد الذي يعتبر حصانةً ضد مظاهر التطرف والتشدد والهدْر الجامعي والعنف بمختلف أشكاله، والسعي لتعزيز دور الجامعة في إنتاج قيم الاحترام والأمان والسلم والعلم، وتثبيت ميثاق للقيم والأخلاق في الحرم الجامعي.

المطالبة بإجراء إصلاح تشاركي شامل ومندمج، ديمقراطي المنطلق، وطني التوجه، نهضوي المآل، ينقذ تعليمنا وأجيالنا وينتشلهما من أزمنة الكساح والتهجين والترقيع والتطويع، إصلاح يستحضر أهمية الحوار الوطني المشترك بين جميع المتدخلين في قطاع التعليم العالي، ويجري تمرينًا نقديًا للمحاولات الإصلاحية السابقة قصد الاعتبار بالتراكم الحاصل وتجاوز الأعطاب المكرورة ومحاسبة من عرضوا تعليم البلاد للهدم من حيث قصدوا أم لم يقصدوا، إصلاح جامعي ينسجم مع طور التحول الذي يعيشه المجتمع المغربي، ويكبر عن الوقوع في شراك الامتصاص الناعم والعابر للغضب الطلابي والاحتجاج الفصائلي، ويحرص على تثمين المقترحات الصاعدة من بنيات الفعل الطلابي الراشد، وينفتح على الخبرات العالمية، وينطلق بنا نحو العالمية؛ فقد مللنا التبعية والترتيب الأخير في سلم الجامعات والدول الرائدة علميًا وتقنيًا وتربويًا.

أنصتوا للطلاب.. نريد جامعة العلم والسلم والمعرفة.. نريد جامعات بلا فساد، بلا إرْهاب.

فأنصتوا للطلاب.. اليوم وغدًا وبعد غدٍ.

http://www.noonpost.net/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A3%D9%86%D8%B5%D8%AA%D9%88%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%A8

رموز السلفية في المغرب من الجهاد إلى الإصلاح

الجمعة 04 مارس 2016

اتفق مشايخ السلفية في المغرب من المعتقلين السابقين بتهم تتعلق بالإرهاب قبل القيام بمراجعات فكرية، على أن تحمل الجمعية الجديدة للسلفيين والتي من المنتظر أن يتم الإعلان عنها رسميا خلال الأيام القادمة، اسم ''الجمعية المغربية للدعوة والإصلاح''.

وتضم هيئة جمعية السلفيين في رئاستها أبرز رموز السلفية في المغرب والذين احتوتهم الدولة ضمن استراتيجية أمنية شاملة لضبط الخطاب المتطرف، ومن بينهم محمد الفزازي الذي تمّ اعتقاله على إثر تفجيرات الدار البيضاء سنة 2003 وحكمت عليه المحكمة بالسجن 30 عاما قضى منها تسع سنوات ليخرج من السجن بعفو ملكي سنة 2012، وعبدالرزاق سوماح المدان بـ20 سنة سجنا بتهمة تكوين ''حركة المجاهدين بالمغرب'' قبل أن يُفرج عنه هو أيضا بموجب عفو ملكي سنة 2012، إلى جانب حسن الخطاب زعيم خلية ''أنصار المهدي''.

ومعلوم أن حسن الخطاب وعبدالرزاق سوماح أشرفا على امتداد عامين أثناء فترة اعتقالهما بالسجن المحلي سلا2، على مشروع ''مراجعة ومصالحة'' داخل التيار السلفي الجهادي، تحت اسم ''التيار السلفي الإصلاحي''.

وأفادت مصادر إعلامية محلية بأن الخلافات تصاعدت بين الفزازي وحسن الخطاب الذي كان من المفترض أن يترأس جمعية السلفيين وتحقيق المصالحة الشاملة بينهم وبين الدولة، لكن الفزازي دخل على الخط وقام بالتنسيق مع عبدالرزاق سوماح ليتفقا بعدها على منح الفزازي صفة المرشد العام للجمعية على أن يترأسها سوماح.

وفي هذا الصدد، قال عبدالرزاق سوماح إن حسن الخطاب ليس وحده من قام بالتأصيل لهذا المشروع، بل شاركت في ذلك مجموعة من الشيوخ، مؤكدا أن إسناد صفة المرشد العام لمحمد الفزازي تم الاتفاق عليه بين الشيوخ بسبب الرمزية، التي يحظى بها والمراجعات الفكرية التي قام بها.

وأوضح أن عدم ترؤس حسن الخطاب للجمعية الجديدة ليس انتقاصا من قيمته، بل إن قيمته محفوظة وسيكون له دور مهم داخلها.

ويعدّ ملف المعتقلين السلفيين أحد الملفات العالقة في المغرب نظرا لأهميته وحساسيته، فمن جهة تحاول السلطات إعادة النظر في مقاربتها الأمنية بخصوص التعامل مع أبناء هذا التيار بغية إعادة إدماجهم في المنظومة المجتمعية والعقائدية السائدة والبعيدة عن العنف والتطرف، ومن جهة أخرى تفرض عليهم إجراءات أمنية مشدّدة ممّا قد يدفعهم إلى القيام بأعمال إرهابية انتقامية.

وسبق أن أكد مصطفى الرميد وزير العدل المغربي عن عزمه فتح حوار وطني هدفه بلورة مقاربة شاملة تساعد على حلّ ملف المعتقلين السلفيين وإزالة الاحتقان الذي يصاحبه.

وأمام انفتاح الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية الإسلامي على تيار السلفية الجهادية وسعيها لإنهاء أزمة المعتقلين، أسست مجموعة من الحقوقيين والفاعلين السياسيّين الهيئة الوطنية للمراجعة والإدماج، وتركز هذه الهيئة على إقناع السلفيين بمراجعة أفكارهم وتطالب الدولة باعتماد الحوار معهم خاصة إذا لم يُثبت ضلوعهم في أعمال عنف ممنهج وهو **نفس الطرح الذي تبناه المجلس الوطني لحقوق الإنسان والذي دعا إلى تثبيت سياسة تصالحية مع السلفيين.**

ورافق إحداث هذه الهيئة جدل واسع في المغرب، حيث اعتبر شقّ من المغاربة أن المنتمين إلى التيار السلفي بمثابة القنابل الموقوتة التي تهدّد الأمن القومي للبلاد، موضحين أن الجهاد يعدّ أحد ركائز أدبياتهم الفكرية لذلك وجب التعامل معهم بحذر وضمن مقاربة أمنية صارمة.

وكان المغرب قد شهد موجة اعتقالات طالت، حسب منظمات حقوقية مغربية ودولية مستقلة، أكثر من 3 آلاف شخص في صفوف ما بات يعرف بـ"السلفية الجهادية" على خلفية التفجيرات التي هزت العاصمة الاقتصادية للبلاد الدار البيضاء (شمال) في 16 مايو سنة 2003 وأودت بحياة 42 شخصا بينهم 12 من منفذي التفجيرات، و8 أوروبيين، في هجمات انتحارية وصفت بالأسوأ والأكثر دموية في تاريخ البلاد.

ومباشرة بعد هذه الأحداث تمت المصادقة في البرلمان على قانون مكافحة الإرهاب، رغم المعارضة التي كان يلقاها قبيل وقوع التفجيرات، وأبرمت وزارة العدل المغربية إلى جانب مؤسسات حكومية أخرى اتفاقا مع ممثلي السجناء في 25 من شهر مارس 2011 يقضي بالإفراج عنهم على عدة دفعات.

وأفرجت السلطات المغربية بالفعل عن عدد من أبرز قادة التيار السلفي في البلاد، لكن اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين تتهم السلطات بـ"التأخر في تنفيذ باقي بنود الاتفاق"، ولا يعرف على وجه الدقة عدد المعتقلين الذين يقبعون في السجون.

http://www.ewan24.com/?p=14147

COUP DE PROJECTEUR SUR L'ART SAHRAOUI

L'ÉVÈNEMENT SE POURSUIT À L'ESPACE EXPRESSIONS CDG JUSQU'AU 31 MARS

«REFLETS SUD» PROPOSE AU-DELÀ DE L'EXPOSITION, DE LA MUSIQUE, DE LA POÉSIE…

«Reflets Sud» est le premier évènement du genre, à faire la part belle à l'art sahraoui en invitant 8 artistes des provinces du Sud à venir faire découvrir leur univers artistique et plastique (Source: Fondation CDG)

Pour la première fois, une exposition collective met en valeur les travaux d'artistes issus des provinces du Sud. L'évènement organisé par la Fondation CDG en partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) se poursuit à l'Espace Expressions CDG à Rabat jusqu'au 31 mars.

A travers l'exposition-atelier «Reflets Sud», Fatima Aijou, Ahmed Bibaoune, El Imam Djimi, Brahim El Haissan, Erragueb El Haissan, Toufa Harah, Manna Idaali et Tayeb Nadif mettent en avant une génération d'artistes créatifs représentant fièrement leur région et disposant d'atouts artistiques distinctifs. «Une telle exposition révèle une face encore peu connue de ces provinces. Dans ces régions, comme ailleurs dans le Royaume, de nouvelles dynamiques culturelles sont à l'œuvre: à Laâyoune, Guelmim, Ouarzazate, Agadir ou Tan Tan, des créateurs participent à égalité, à l'effervescence des arts plastiques qui a marqué le Maroc de ces dernières décennies», souligne Driss El Yazami, président du CNDH. Ces huit artistes ont été sélectionnés avec la collaboration de Bouchta El Hayani, artiste-partenaire de la fondation CDG, et sur proposition de Brahim El Haissan, artiste, écrivain, poète et critique d'art du Sud. Chacun d'entre eux puisent ses traits artistiques dans différents courants et écoles, ainsi que dans diverses expressions: abstrait, figuratif, sculpture, installation… L'exposition est une véritable immersion dans l'univers de l'art sahraoui. L'expo-atelier s'est déroulée en trois temps forts. L'évènement a démarré avec le vernissage qui a eu lieu le 9 février, et s'est poursuivi dans un deuxième temps, le lendemain avec une expo-réalité. Celle-ci a été animée tout au long d'une semaine, par les artistes exposants qui ont réalisé ensemble une grande toile sous forme de triptyque de dimension 3m x 1,40m autour du thème: «De la préhistoire à l'art moderne». La création de cette œuvre, qui a pu être suivie en direct par le public, a été dévoilée le 16 février lors de la séance de finissage.

Par ailleurs, cette exposition a également été ponctuée par une table ronde sur les arts plastiques dans les provinces du Sud et des visites scolaires et pour les étudiants qui se poursuivent durant le mois de mars. Au programme également: une soirée musicale hassanie à la Bibliothèque nationale du Royaume (BNRM) le 5 mars, la présentation des publications du Centre des études sahariennes en présence des auteurs le 10 mars et une soirée de poésie hassanie le 18 mars à l'Espace Expressions CDG.

Aïda BOUAZZA

http://www.leconomiste.com/article/985384-coup-de-projecteur-sur-l-art-sahraoui

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

SOCIÉTÉ

Bassima Hakkaoui au Club de L'Economiste

Héritage: Pas d'ijtihad en vue!

47-22/23

• La ministre pjdiste considère qu'il ne peut y avoir de réforme en présence «de dispositions coraniques»

• Mais la répartition de l'héritage par voie de taâssib peut être revue

• Parité, avortement… la ministre se lâche

Le torchon brûle entre Bassima Hakkaoui et les ONG féministes, dont certaines n'ont pas hésité à boycotter ses activités pour protester contre l'orientation de la ministre considérée comme «anti-féministe» (Ph. Bziouat - Les visages ont été modifiés)

AU moment où les ONG ne ratent aucune occasion pour tirer à boulets rouges sur Bassima Hakkaoui, la ministre de la Femme, de la Famille et de la Solidarité, reste de marbre. Lors de son passage au Club de L'Economiste, mardi dernier, elle a estimé avoir «de bonnes relations avec les associations, dont certaines ont signé des conventions de partenariat avec le ministère». Une chose est sûre: plusieurs ONG féministes ne cautionnent pas les réformes menées par Hakkaoui dans ce secteur. La ministre, elle, semble consciente du gouffre qui la sépare d'une grande partie de la société civile. Cela s'explique, selon elle, par le fait que «ce département était souvent dirigé par des personnalités ayant une orientation progressiste. Donc, l'arrivée d'une ministre voilée, issue d'un parti comme le PJD, n'a pas arrangé les choses». Ce qui a créé chez ses détracteurs une «dissonance cognitive». La ministre n'hésite pas à puiser son argumentaire dans la terminologie de la psychologie sociale, sa spécialité académique. Elle n'a pas hésité à critiquer «la politisation de certaines ONG, dont les actions sont guidées par des orientations idéologiques».

Divergences profondes

Globalement, le divorce consommé, entre féministes et celle que certains taxent du sobriquet de «la ministre anti-féministe», est lié à une série de dossiers, sur lesquels les divergences sont profondes. En tête, la question de la parité et le projet de loi relatif à l'Autorité prévue par la Constitution (cf.www.leconomiste.com). Si Hakkaoui assure qu'elle a reçu plus de 82 mémorandums d'ONG autour de ce sujet, les militants de la société civile sont montés au créneau pour rejeter une série de dispositions. La ministre a indiqué que certaines remarques ont été prises en compte. Mais «le projet de loi ne peut pas être une copie des mémorandums des associations».

D'autres critiques portant sur les dispositions du projet de loi relatif à l'Autorité de la parité et la lutte contre toutes les formes de discriminations (APALD) ont été aussi formulées par des instances comme le CNDH ou le CESE qui avaient émis des avis sur ce sujet. On reproche à ce texte, par exemple, d'avoir accordé au chef du gouvernement un pouvoir de nomination plus important que celui du Roi. Mais pour la ministre, «c'est un aspect marginal qui ne concerne pas le fond du projet. Surtout qu'il s'agit d'une simple question de procédure».

Pour elle, «la virulence des critiques vise Abdelilah Benkirane. Or, cette Autorité ne sera installée qu'avec le prochain gouvernement». Quoi qu'il en soit, la tension entre Hakkaoui et certaines instances constitutionnelles s'étend également à d'autres sujets qui avaient suscité la polémique. Sa réaction a été sévère après la publication de la recommandation du CNDH sur la réforme du régime successoral. La ministre a avancé qu'elle «respecte ces institutions, mais elles ne peuvent pas être considérées comme sacrées». Globalement, la position de Hakkaoui est tranchée sur le dossier de l'héritage. Pour elle, «pas de réforme (ijtihad) en présence de dispositions coraniques claires». Une règle théologique mise en avant dans toutes les affaires liées à des dispositions coraniques.

Pour la ministre, «soit nous sommes musulmans, et donc nous devons accepter les prescriptions coraniques, soit nous ne le sommes pas. Surtout que sur 24 cas, la femme hérite moins que l'homme seulement dans 4 situations». Néanmoins, elle ouvre une brèche, en avançant que «le débat peut être ouvert autour de certaines règles théologiques relatives à l'héritage, comme celle du taâssib, où la femme peut être lésée dans ses droits». Selon cette règle, «lorsque tous les héritiers directs sont de sexe féminin, les oncles paternels ou d'autres parents de sexe masculin, disposent du droit de jouir d'une partie des biens qui peut être supérieure à celle revenant aux femmes». Sur la question de la légalisation de l'avortement, Hakkaoui se réfère à la réforme en cours, suite à l'intervention du Souverain, qui avait chargé le gouvernement de se pencher sur ce dossier.

M. A. M.

Comportements inacceptables

DANS les différents dossiers qui avaient défrayé la chronique, comme l'affaire des jupes d'Inzegane ou le mariage des mineures, Bassima El Hakkaoui, ministre de tutelle, avait brillé par son absence. La ministre a concédé que son département est directement interpellé par ces cas. D'où l'importance de «travailler sur un plan stratégique pour mettre fin à ces comportements inacceptables». Parmi ses projets phares, le projet de loi sur la lutte contre la violence et les discriminations à l'égard des femmes. Elle a avancé qu'elle serait «déçue si ce texte n'est pas adopté avant la fin de son mandat» (cf.www.leconomiste.com). Néanmoins, au-delà du volet législatif, la ministre pointe un problème de mentalité, qui entrave l'achèvement de ce genre de réformes. Le même problème est évoqué pour la question de la parité.

Certes, les femmes ont garanti leur présence au Parlement via le système du quota. Mais cela reste un régime transitoire. Pour la ministre, «les citoyens n'ont aucun problème à voter pour une femme. C'est au niveau des élites que ça bloque. Surtout à cause de la compétition autour des postes de responsabilité». Cela est également valable pour les nominations dans les hautes fonctions. Hakkaoui a rappelé que le taux de la présence féminine est passé de 16 à 29% durant les dernières années. Elle a déploré la rareté des profils répondant aux critères des appels à candidature. C'est «le résultat d'un cumul de plusieurs années, où les femmes arrivaient rarement à dépasser les postes de chef de service ou chef de division». ❑

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

Initié par le CNDH
Atelier sur la facilitation de l'accès aux recours relatifs aux violations des droits de l'Homme liées aux entreprises

Le Conseil national des droits de l'Homme a organisé, mercredi et jeudi à Rabat, un atelier international sur le rôle des institutions nationales des droits de l'Homme dans la facilitation de l'accès aux recours relatifs aux violations des droits de l'Homme liées aux entreprises.
Les moyens de renforcer le rôle des institutions nationales des droits de l'Homme (INDH), en tant que mécanisme de plainte et de recours relatifs aux violations des droits de l'Homme liées aux entreprises, ont été au centre d'un atelier international organisé mercredi et jeudi à Rabat. Initié par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), cet atelier a pour objectif de promouvoir l'échange d'expériences entre les INDH dans ce domaine et d'identifier le rôle de ces institutions pour faciliter les voies de recours efficaces pour les victimes des violations des droits de l'Homme liées aux entreprises, aussi bien à l'échelle nationale qu'extraterritoriale. Selon le secrétaire général du CNDH, Mohamed Sebbar, cet atelier permet aux INDH de contribuer à un projet de concertation portant sur la responsabilité légale et les voies de recours relatives aux violations des droits humains liées aux entreprises.

Et de souligner que cet atelier permettra également à ces institutions d'approfondir leurs compréhensions de ces sujets complexes ainsi que des moyens en mesure de les traiter, et ce en se focalisant sur les obstacles judiciaires et pratiques qui se dressent face aux recours et plaintes relatifs aux violations des droits de l'Homme liés aux entreprises à l'échelle nationale et extraterritoriale, et en identifiant les actions qu'il convient d'effectuer, de façon individuelle ou collective, afin de suivre le processus de mise en place d'un cadre approprié de responsabilité légale et des voies de recours.

http://lematin.ma/journal/2016/atelier-sur-la-facilitation-de-l-acces-aux-recours-relatifs-aux-violations-des-droits-de-l-homme-liees-aux-entreprises/242790.html

RABAT: LE CNDH APPELLE LES ENTREPRISES À RESPECTER LES DROITS DE L'HOMME

Par Mohamed Chakir Alaoui le 03/03/2016 à 17h30

Les Institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) de onze pays, réunies à Rabat à l'initiative du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), ont décidé jeudi de renforcer leurs capacités pour faire face aux violations des droits de l'Homme en relation avec les entreprises.

Cette rencontre, présidée durant deux jours par le président du CNDH, Driss Yazami, a permis à tous les INDH venus des quatre coins du monde d'identifier et de mettre en place des mécanismes de recours en cas de violation des droits de l'Homme par les entreprises et d'en faciliter l'accès aux victimes.

Dans ses recommandations, le colloque a aussi appelé à la consolidation des pouvoirs des INDH pour que leurs décisions soient prises en considération par les gouvernements notamment ceux du Sud.

Dans une déclaration à Le360, M. Yazami a souligné que les deux jours de cette rencontre ont permis un échange d'expériences et de bonnes pratiques des INDH en matière de gestion des plaintes et investigations dans ce domaine.

"Au terme de ces échanges, il est apparu que ces INDH ont des expériences très avancées par rapport à cette thématique".

Mais, selon une des recommandations ces organisations "font face à des défis notamment en matière de manque de moyens et d'expertises sur les questions émergentes liés à l'environnement, aux problèmes extra territoriaux (des multinationales qui échappent à des contrôles juridiques), aux lacunes juridiques au niveau national et international ainsi qu'à la faiblesse de gouvernance de certains Etats (corruption, justice, administration...".

A l'issue des travaux de ce colloque, le Centre de formation que le CNDH vient de créer devait abriter la réunion du groupe de travail du Comité international de coordination de l'ONU (CIC) des INDH sur les droits de l'Homme et les entreprises. Le CIC est actuellement présidé par le Maroc.

http://www.le360.ma/fr/politique/rabat-le-cndh-appelle-les-entreprises-a-respecter-les-droits-de-lhomme-64270

LA DÉPÊCHE DU MAROC

LA *UNE*

SOCIÉTÉ

PAR S. BELEFQIH, C. EZZAHRAOUI ET Y. NGOMO

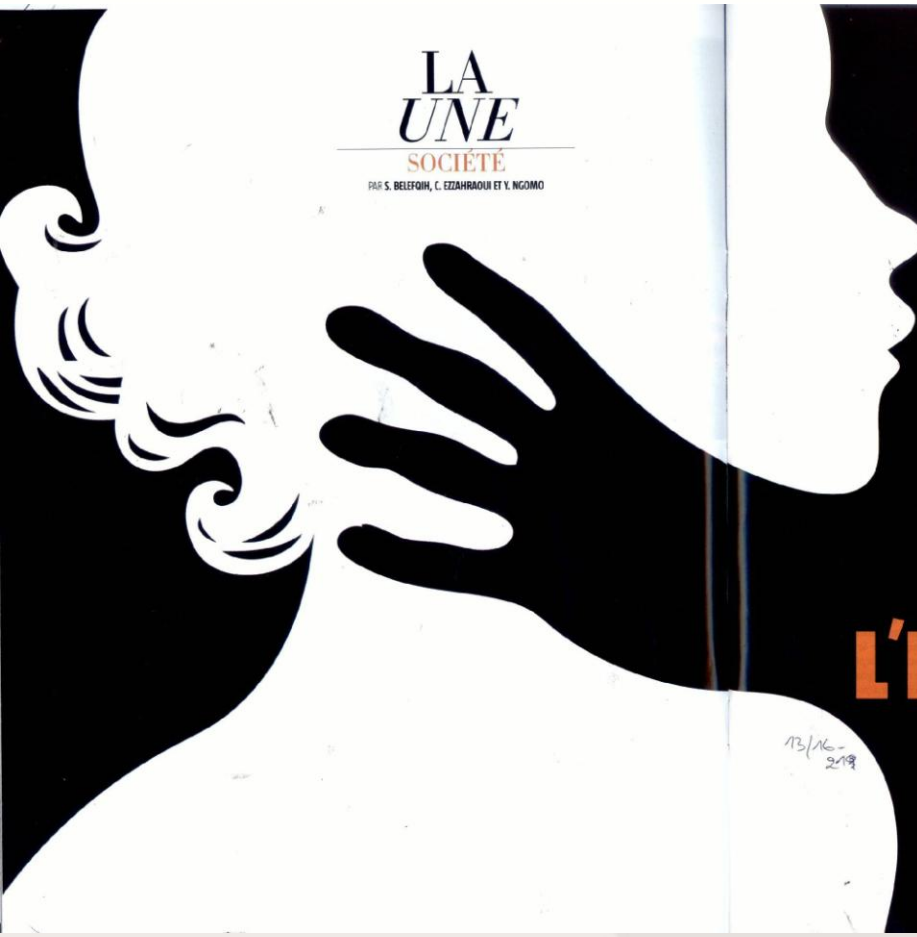

Droits des femmes
LE MUR DE L'INDIFFÉRENCE

Le Maroc s'est engagé durant la dernière décennie dans un long processus démocratique, notamment sur le plan de la promotion des droits des femmes. C'est dans ce sens qu'il a adopté en 2011 une Constitution qui « *s'engage à combattre et bannir toute discrimination à l'égard de quiconque en raison du sexe, de la couleur, des croyances* ». Un texte qui consacre, dans son article 19, l'égalité totale entre les hommes et les femmes. Sauf que dans les faits, les promesses constitutionnelles s'évaporent pour laisser place à la cruauté de la réalité qui confine encore les Marocaines dans l'exclusion.

LA *UNE*

SOCIÉTÉ

C'EST MIEUX QUE RIEN

Dans son rapport de 2015 sur la parité, le WEF a classé le Maroc au 139e rang sur 145 pays,. Selon Houdna Bennani, présidente de l'Association Démocratique des Femmes du Maroc de Casablanca (*ADFM*), la représentation politique des femmes au Maroc a connu une amélioration ces dernières années. En effet, 17 % sont à la Chambre des représentants et 11,3 % à la Chambre des conseillers. Dans les communes, 21,5 % des élus sont des femmes, et la proportion féminine des élus régionaux est de 38 %. « *Ces acquis, importants mais pas suffisants, sont dus à l'institutionnalisation des droits des femmes et de la parité, grâce à la mobilisation du mouvement féministe pour l'avancement des droits des femmes* », confie la présidente de l'ADFM. Elle explique que la question de la participation des femmes à la politique est un droit qui leur permet de participer à la prise de décision aux côtés des hommes. Pour elle, l'Etat a affiche depuis un certain temps sa volonté pour promouvoir la participation politique des femmes dans la vie publique et a pris des mesures positives allant dans ce sens. Il a inscrit le principe de la parité dans les textes fondamentaux et a placé l'égalité entre les deux sexes, parmi ses priorités. Aujourd'hui, le principal défi pour l'exécutif, est « *la mise en œuvre effective de ces principes* », très attendus par les acteurs de la société civile.

TU VEUX UN EMPLOI MOI NON PLUS !

Alors que le premier rapport du Conseil économique, social et environnemental (*CESE*) publié en 2012 portait sur des recommandations adressées au gouvernement pour lutter contre la discrimination à l'encontre des femmes, un second rapport, publié en 2014, pointe « *les discriminations à l'égard des femmes dans la vie économique* ». Le document révèle les réalités de l'emploi des femmes ainsi que les lois « *ineffectives* » qui les handicapent. Le pourcentage des femmes dans la population active est de 26,8 %. Le taux d'emploi féminin au Maroc est de 22,7 %, c'est-à-dire que moins d'une femme sur quatre dispose d'un emploi. Autrement dit, 2,7 millions sont des femmes actives occupées : 1 million d'entre elles travaillent en milieu urbain, contre 1,7 million dans le monde rural. Le taux d'emploi des femmes dépasse les 30 % dans les régions agricoles comme Doukkala, Souss-Massa-Draa, et le Gharb. D'une autre part, le classement mondial du Forum économique mondiale (*WEF*) en termes d'écart salarial entre les hommes et les femmes place le royaume au bas de l'échelle, derrière des pays arabes comme le Qatar, le Koweït et la Tunisie. Il est 130e sur 142 pays. « *Les femmes ont tendance à moins négocier que les hommes durant leurs carrières* », explique Jamal Belahrach, président de Manpower Group Maghreb. Pour lui, les femmes privilégient davantage le contenu de leur poste, les projets qu'elles gèrent, alors que les hommes sont en permanence dans une logique de positionnement, de périmètre et de pouvoir. « *C'est cela qui, à terme, crée des écarts entre les salaires* », conclut-il.

Selon le CESE, le taux d'emploi féminin au Maroc en 2012 était de 22,7 %, c'est-à-dire que moins d'une femme sur quatre disposait d'un emploi à cette date.

CEDAW, C'EST QUOI DÉJÀ ?

Le Conseil national des droits de l'Homme (*CNDH*) a publié, le 20 octobre dernier, un rapport intitulé « *Préserver et rendre effectifs les finalités et les objectifs constitutionnels* ». Il y recommande d'amender le code de la famille de façon à ce que les femmes, au même titre que les hommes, jouissent des mêmes droits dans la formation du mariage, dans sa dissolution et dans les relations avec les enfants. Le Conseil y appelle aussi à légiférer en matière d'héritage. Il précise qu'en matière successorale, « *la législation doit être conforme avec l'article 19 de la Constitution et l'article 16 de la CEDAW* (Convention des Nations Unies sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes, *ndlr*) ». Il indique par ailleurs que « *la législation successorale inégalitaire participe à augmenter la vulnérabilité des femmes à la pauvreté. De plus, la pratique des Habous et les règles régissant les terres collectives participent à déposséder les femmes de leurs droits à la terre ou à la succession* ». Ces recommandations ont suscité de vives réactions dans les quatre coins du pays, où certains dénonçaient « *un détournement des textes divins* », puisque le Maroc est un « *Etat musulman* ». Délicat et épineux, le sujet a davantage creusé le clivage entre modernistes et conservateurs. Driss Lachgar, Premier secrétaire de l'USFP, s'était lui aussi attiré les foudres de théologiens quand il s'est montré favorable à l'égalité en matière d'héritage.

ALLEZ LES GARÇONS, EN CLASSE !

Au Maroc, l'un des principaux défis auxquels la gente féminine est confrontée en

LA DÉPÊCHE DU MAROC

MDROITS DES FEMMES : **LE MUR DE L'INDIFFÉRENCE**

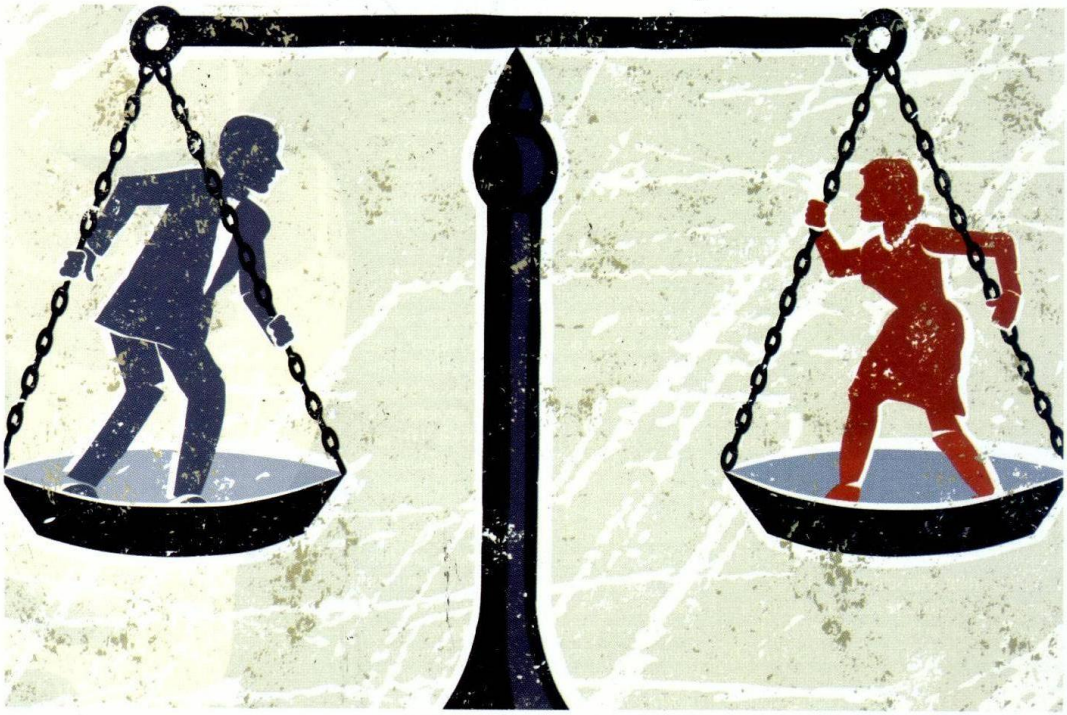

Les droits-de-l'hommistes avancent que la législation successorale augmente la vulnérabilité des femmes.

ces temps modernes est celui de l'accès à l'éducation. Si on se fie aux chiffres les plus récents du Haut-commissariat au plan (*HCP*), en 2012, 52,6 % des femmes en âge d'activité (*à partir de 15 ans*) sont analphabètes. Autrement dit, plus de la moitié des Marocaines ne sauraient ni lire ni écrire, en dépit des nombreux organismes et programmes censés enrayer ce fléau. Le phénomène est naturellement plus accentué en zone rurale, où plus de 7 femmes sur 10 sont analphabètes (*71,8%*).Un phénomène qui n'est sans doute pas étranger au fait que le mariage des mineures soit une pratique très répandue dans les zones rurales. C'est d'ailleurs l'un des principaux facteurs de déscolarisation, fléau qui touche davantage les filles que les garçons. Les taux de scolarisation, toujours moins importants chez les filles, complète ce tableau de l'inégalité en matière d'accès à l'éducation. En 2014, toujours selon les statistiques du HCP, 92 % des garçons âgés de 12 à 14 ans sont scolarisés, contre 83,1 % chez les filles. Ces taux sont respectivement de 66,4 % et 55,6 % pour la tranche d'âge allant de 15 à 17 ans. Un motif d'espoir néanmoins : des taux de réussites nettement plus importants chez les filles. Par exemple, lors de la première session du baccalauréat 2015, ils étaient de 49,79 % chez les filles contre 41,23 % pour les garçons. Les nombreuses entraves sur la route du savoir leur donnent vraisemblablement une raison supplémentaire de s'affirmer par rapport à leurs camarades de sexe masculin.

LA *UNE*

SOCIÉTÉ

LA LOI, C'EST MOI !

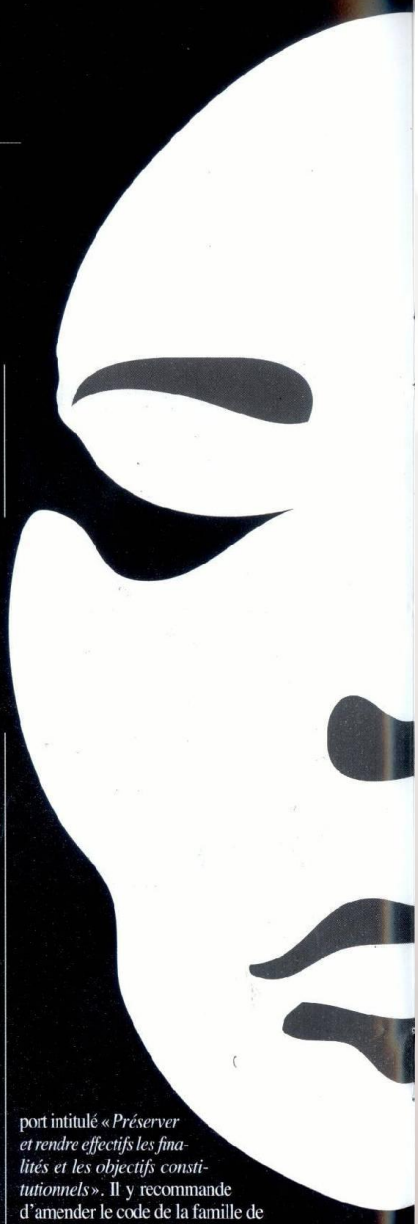

Le code de la famille adopté en 2004 établit l'âge de mariage pour les hommes comme pour les femmes à 18 ans dans l'article 19», explique Met Gassem, avocat au barreau de Marrakech. Toutefois, ajoute-t-il, l'article 20 octroie au juge de la famille, chargé du mariage, le droit d'autoriser le mariage du mineur avant l'âge de la capacité prévu à l'article 19. Le dernier recensement réalisé par le Haut commissariat au Plan (*HCP*) précise qu'entre 2004 et 2014, plus de 102 000 unions de filles mineures ont été célébrées au Maroc. D'autre part, les chiffres du ministère de la Justice et des Libertés confirment que ce phénomène a même connu une augmentation. 18 000 cas de mariages de mineurs ont été enregistrés en 2004, contre 35 000 en 2013. Le milieu urbain à lui seul affiche 43 % de ces mariages. Une situation due «*aux spécificités culturelles*», selon l'avocat. En 2014, le Parti de la Justice et du Développement (*PJD*) avait demandé que l'âge légal du mariage soit fixé à 16 ans. Le parti de la Lampe voulait ainsi «*adapter la loi à la réalité culturelle du pays*», et «*mettre fin aux mariages illégaux*», c'est-à-dire non authentifiés. Mais le Parti du Progrès et du Socialisme (*PPS*) y avait opposé son veto prétextant «*l'atteinte aux acquis du Maroc dans le domaine des droits de l'Homme*». Durant la même année, une étude menée par l'association Initiative pour la promotion des droits de la femme, effectuée auprès des tribunaux de la famille de Meknès, Fès et Khénifra, révélait que 25 % des filles mineures (*âgées entre 10 et 15 ans*) ont bénéficié d'un verdict favorable dans les demandes d'authentification de mariages.

C'ÉTAIT JUSTE UNE PETITE GIFLE !

Les femmes subissent diverses formes de violences dans le monde. Au Maroc, les chiffres dévoilés en 2014 par la Fédération de la Ligue Démocratique des Droits des Femmes (*FLDDF*) sur les violences faites aux femmes sont alarmants. 2 472 plaintes et 8 432 actes de violences ont été enregistrés. Les violences psychologiques, insultes, critiques, et humiliation représentent 47 % des cas. La fédération parle aussi de violences économiques, de confiscation de salaire et de documents administratifs, et de non-versement des pensions alimentaires, qui s'établissent à 27 %. Viennent en troisième position les cas de violences physiques, avec 15 %, suivis par les violences juridiques qui comprennent le mariage des mineurs et la polygamie (7 %). Enfin, les violences sexuelles sont de 4 %. Dans une étude réalisée en 2009 par le HCP, 1,3 million de femmes auraient été victimes de violences dans le milieu familial. Toujours selon la même source, plus de la moitié des femmes mariées (55 %), âgées de 18 à 64 ans, auraient subi au moins une fois dans l'année un acte de violence en milieu conjugal. «*La société civile demande à l'Etat d'accélérer l'adoption de lois contre les violences pour protéger les femmes. Le volet de l'éducation et de la sensibilisation doit être également renforcé*», recommande Zahra Daghoughi, coordinatrice nationale au sein de l'Observatoire Ôyoune Nissaiya. De son côté, l'ONG Humans Rights Watch a également publié un message sur son site électronique à l'occasion du lancement officiel de sa campagne «*Non à la violence conjugale au Maroc*»: «*Nous, HRW, demandons à la ministre marocaine de la Femme d'adopter des lois fortes à même de protéger efficacement les victimes de violences domestiques*».

CEDAW, C'EST QUOI DÉJÀ ?

Le Conseil national des droits de l'Homme (*CNDH*) a publié, le 20 octobre dernier, un rapport intitulé «*Préserver et rendre effectifs les finalités et les objectifs constitutionnels*». Il y recommande d'amender le code de la famille de façon à ce que les femmes, au même titre que les hommes, jouissent des mêmes droits dans la formation du mariage, dans sa dissolution et dans les relations avec les enfants. Le Conseil y appelle aussi à légiférer en matière d'héritage. Il précise qu'en matière successo-

MDROITS DES FEMMES : **LE MUR DE L'INDIFFÉRENCE**

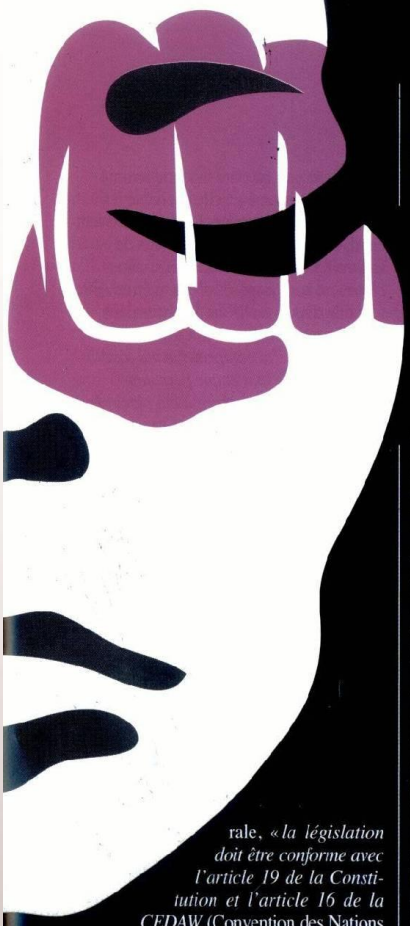

rale, *« la législation doit être conforme avec l'article 19 de la Constitution et l'article 16 de la CEDAW* (Convention des Nations Unies sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes, *ndlr)»*. Il indique par ailleurs que *« la législation successorale inégalitaire participe à augmenter la vulnérabilité des femmes à la pauvreté. De plus, la pratique des Habous et les règles régissant les terres collectives participent à déposséder les femmes de leurs droits à la terre ou à la succession»*. Ces recommandations ont suscité de vives réactions dans les quatre coins du pays, où certains dénonçaient *« un détournement des textes divins»*, puisque le Maroc est un *« Etat musulman»*. Délicat et épineux, le sujet a davantage creusé le clivage entre modernistes et conservateurs. Driss Lachgar, Premier secrétaire de l'USFP, s'était lui aussi attiré les foudres de théologiens quand il s'est montré favorable à l'égalité en matière d'héritage.

ET SI JE METTAIS CE QUE JE VEUX ?

Aussi léger soit-il, le voile porte au Maroc une lourde problématique de société. Celle-ci ne se résume pas à un choix réducteur entre le hijab et le bikini illustré il y a quelques années par un documentaire de la télévision française. Il est ici question de liberté dans le sens le plus large. Cette même liberté revendiquée par les défenseurs des robes, mini-jupes, et autre choix vestimentaire, pourrait, et même devrait s'appliquer pour celles qui choisissent le hijab. La partie est encore loin d'être gagnée. Dans une société qui s'offusque d'une jupe trop courte, siffle un jean très moulant, la fille voilée cristallise les discriminations. Le critère pourtant essentiel de la compétence est malheureusement parfois relégué au second plan lorsqu'apparaît une candidate en hijab. De même, l'accès à certains concours leur est tout simplement interdit. A croire que le vêtement rendrait le cerveau imperméable au savoir. D'ailleurs en juillet, de jeunes activistes n'ont pas hésité à rappeler au ministre de l'Enseignement supérieur que *« le Hijab une liberté… l'enseignement est un droit»*. Et puisqu'il est question de liberté, il faudrait également partir du principe que le choix appartient aux principales concernées. En effet, l'autre triste réalité du voile au Maroc est le fait qu'il soit encore imposé à de nombreuses jeunes filles par leur famille et généralement par pur conservatisme. Des usages d'un autre temps, dirait-on.

AVORTEMENT

A cheval entre santé, éthique, religion, et droit des femmes à disposer de leur corps, la question de l'avortement a longuement animé le débat public. Illégale au regard de la loi, taboue aux yeux de la société, la pratique de l'avortement pose plusieurs problèmes. Un problème de stigmatisation d'abord, car *« une femme qui se fait avorter est condamnable»*, déplore le professeur Chafik Chraïbi, président de l'Association marocaine de lutte contre l'avortement clandestin (*AMLAC*). Au-delà de la stigmatisation, il y a un problème de santé publique : des centaines de mères – célibataires pour la plupart – ont recours à l'avortement clandestin, risquant leur vie et celle des enfants qu'elles portent pour éviter de tomber sous le coup de la loi, d'être mises au ban de la société. Malgré l'urgence, il a fallu attendre que les directives royales pour qu'un projet de loi voie le jour. Pourtant, il serait encore loin d'aboutir, car ses dispositions ne convainquent pas encore la société civile. Et alors que ce débat, désormais très politisé, s'enlise, l'avortement clandestin, lui, ne recule pas. Comme souvent, les femmes continuent de payer le prix.

Illégal au regard de la loi, tabou aux yeux de la société, l'avortement pose plusieurs problèmes, comme celui de la sigmatisation.

LA *UNE*

SOCIÉTÉ

Parole de **femmes**

Elles ont un courage qui ne s'enseigne pas dans les grandes écoles, ne s'achète pas. Des femmes que l'on rencontre à chaque coin de rue. Des femmes qui font partie de notre vie. Portraits.

SAADIA, 66 ANS, GARDIENNE DE VOITURES

Son foulard qui enveloppe pudiquement ses cheveux ne cache en rien un beau visage souriant, marqué par la dureté des épreuves. Saadia porte un gilet fluorescent par-dessus une longue djellaba. «*Avoir le visage crispé ne changerait pas les choses, alors autant sourire*», confie-t-elle. Saadia est gardienne de voitures depuis plusieurs années déjà. Un métier qui lui permet de subvenir aux besoins de sa famille. Face à l'étonnement de la voir exercer un métier d'hommes, Saadia arbore un large sourire : «*Cela fait quinze ans que je suis gardienne. C'est vrai que nous ne sommes pas nombreuses, mais on existe !*», lance-t-elle. Cette dame au physique de «*mamie aux rondes joues rosées*» n'a jamais chômé. «*Avant, je vendais des sandales en plastique au souk de Derb Ghallef. Avec le temps, ce travail ne me permettait plus de gagner ma vie*», raconte-t-elle. Le mari, souffrant depuis plusieurs années déjà, ne pouvait plus travailler. Alors c'est Saadia qui a toujours travaillé pour nourrir ses quatre enfants, dont deux sont handicapés. Sa fille aînée et un de ses fils sont mariés, mais ce n'est pas pour autant qu'ils ne sont plus à sa charge. «*Ils peinent à joindre les deux bouts*», confie-t-elle. Saadia ne s'en plaint même pas. Elle semble heureuse de pouvoir encore se battre, tant qu'elle a la force. «*Ils n'ont pas étudié*», dit-elle avec un soupçon de regret dans la voix. A son âge, cette femme courage continue de s'imposer dans le milieu majoritairement masculin qu'est celui de gardien de rue. Dans le quartier où elle travaille, les «*collègues*» d'à côté semblent tous la respecter. A 20h30, comme chaque jour, Saadia s'apprête à quitter son premier travail, avant de céder la place au gardien de nuit. Comme chaque jour, elle retrouvera son second travail qui, lui, ne s'arrête pas. Celui de s'occuper de son foyer.

« Dans un autre pays, peut-être que je n'aurais pas été obligée de travailler à 14 ans, Parce que cela aurait été interdit par la loi ! »

MERYEM, 27 ANS, FEMME DE MÉNAGE

Aujourd'hui, Meryem s'occupe du ménage dans un petit restaurant branché. Elle semble satisfaite de son travail. Derrière la solide carapace qu'elle affiche, se cache une femme que la vie a mise à rude épreuve, précocement. A 14 ans, Meryem sort travailler. Elle s'occupe de sa mère déjà malade à l'époque, puis l'accompagne jusqu'à son décès. «*J'ai dû assumer cette responsabilité, car je suis l'aînée de la famille. Mon père ne pouvait pas tout faire*», raconte la jeune femme. Depuis son jeune âge, elle enchaîne les petits métiers, l'un après l'autre et parvient cahin-caha à subvenir aux besoins de sa famille. A la mort de sa mère, «*les choix*» se sont imposés d'eux-mêmes. Elle travaille depuis environs 5 années dans ce restaurant où elle a enfin trouvé un peu de stabilité. «*J'ai compris que ma famille avait besoin de moi et que personne d'autre ne pouvait le faire à ma place. Je ne suis pas mariée pour le moment, car ma priorité et ma mission, ce sont mon père et mes frères et sœurs*», confie-t-elle. Adulte à 14 ans, Meryem a dû, très vite, faire face aux désenchantements de la vie. Mais comme elle ne cesse de le répéter, elle ne s'en plaint pas. Ce sont les circonstances. «*Heureusement, j'oublie tous les problèmes quand je suis au travail. Une bonne ambiance y règne*», confie-t-elle. Si Meryem vivait dans un autre pays, les choses auraient été sûrement différentes. En mieux ou en pire. «*Je n'aurais pas été obligée de sortir travailler à 14 ans, par exemple. Parce que cela aurait été interdit par la loi ! Et j'aurais pu aller à l'école aussi*», dit-elle. «*Je suis l'homme de la famille. D'ailleurs, je vous avoue que, parfois, j'oublie que je suis une femme*».

WAFAE, 48 ANS, AIDE-CUISINIÈRE

Wafae ne fait pas son âge. Il est difficile de croire qu'elle a un aîné de 20 ans ! Cela fait plus de cinq qu'elle travaille comme aide-cuisinière dans un restaurant qui sert les repas de midi. «*Je suis contente d'avoir le temps de travailler et de m'occuper de mes enfants*». Trois enfants que Wafae

MDROITS DES FEMMES : **LE MUR DE L'INDIFFÉRENCE**

a fait grandir seule. Elle n'est ni veuve, ni mère célibataire. Le père est bien là, mais uniquement par le corps. «*A part se plaindre et me jeter des assiettes au visage, il n a jamais été capable de se lever et de m'aider à élever notre famille*», confie-t-elle. Il y a deux ans, Wafae a pris une décision qui a changé sa vie. Le divorce. «*Ma famille n'était pas vraiment enchantée par cette idée, mais j'ai attendu vingt-et-un ans avant de le faire. Le temps que les enfants grandissent*», raconte-t-elle. L'espoir ne l'a pas quittée. «*Ce n'est pas parce que je n'ai pas eu de chance avec mon ex-mari que l'humanité toute entière est à remettre en question. Je continue de croire que de belles choses peuvent encore m'arriver. D'ailleurs, il n'y a qu'à voir mes enfants. C'est vrai que j'ai dû faire des métiers pas faciles, mais ils en valaient la peine*». C'est cette fierté qui lui a donné le courage d'aller jusqu'au bout. «*Mon ex-mari n'a pas voulu me quitter. Où pouvait-il trouver une femme à tout faire et qui gagnait de l'argent en plus*», dit-elle avec un brin de malice. Mais Wafae a raison d'être si sûre d'elle. Depuis plusieurs années, elle a enduré et souffert en silence, pour le bien des enfants et pour le bénéfice du doute, préférant fermer les yeux sur «*l'inutilité*» de son ex-époux. Après son divorce, Wafae s'est sentie plus «*heureuse*» : «*Cette dure expérience ne m'a pas brisée, au contraire. Aujourd'hui, je suis plus forte et surtout, libre*» !

© AIC PRESS

Saadia travaille depuis des années comme gardienne de voitures pour nourrir ses quatre enfants.

SAMIRA, 45 ANS, TRAITEUR

Samira sillonne tout le Grand Casablanca. Au volant de sa camionnette, elle livre elle-même les plats et pâtisseries préparés par ses soins ! Après deux divorces, un mari et une enfant à charge, Samira, a commencé par vendre des petites douceurs faites maisons pour arrondir les fins de mois. «*Au début, je vendais aux proches et à la famille qui m'ont bien aidée*», se souvient Samira. Pour se démarquer de la concurrence, elle est obligée de rajouter un petit plus : les clients ont la paresse de venir chercher leurs commandes, alors se retrouve à passer ses journées entre sa petite camionnette et sa cuisine. «*Je fais tout moi-même ! Je ne peux pas compter sur mon mari pour m'aider à livrer. Il ne le propose jamais et puis, il risque de confondre les commandes*», confie-t-elle. Minutieuse, la jeune femme est exigeante et ne prend jamais à la légère ce qu'elle fait. «*Je donne ma parole aux clients de leur livrer de bonnes choses et dans les délais. Tenir parole est très important pour moi, c'est la première de toute affaire*».